

المملكة المغربية

المجلس الجماعي للقصر الكبير

محضر الدورة الاستثنائية 2019

بتاريخ 17 دجنبر 2019

عدد 208/25

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة طنجة-تطوان-الحسيمة
إقليم العرائش
جماعة القصر الكبير

دورة استثنائية
جلسة علنية

على الساعة العاشرة والنصف صباحا من يوم الثلاثاء 2019/12/17 انطلقت بقاعة الاجتماعات بمقر الملحقة الإدارية الرابعة الترتيبات المتعلقة بعقد الدورة الاستثنائية لشهر دجنبر 2019 بفتح سجل الحضور، بعد ذلك افتتحت الجلسة تحت رئاسة السيد محمد السيمو رئيس المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير وحضور السيد كريم أنزلي باشا مدينة القصر الكبير ممثلا للسيد عامل الإقليم.

39	العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس
39	عدد الأعضاء المزاويلين مهامهم
32	عدد الأعضاء الحاضرين
لا أحد	عدد الأعضاء الشاغرة مناصبهم

الأعضاء الحاضرون:

32	<u>السيدات والسادة:</u>
<u>الصفة داخل المجلس</u>	محمد السيمو
رئيس المجلس الجماعي	حسن الحسناوي
النائب الأول للرئيس	مصطفى الزياخ
النائب الثاني للرئيس	عبد السلام البياتي
النائب الثالث للرئيس	حسن صيكوك
النائب الرابع للرئيس	سعيدة بوعشة
النائبة السادسة للرئيس	إلهام ركع
النائبة السابعة للرئيس	رشيد صبار
كاتب المجلس	فاطمة شعوان
نائبة كاتب المجلس	سعيد القزدار
عضو مستشار	منير اغلوطن
عضو مستشار	محمد الدامون
عضو مستشار	محمد المجدوب
عضو مستشار	عبد الله بوزيد
عضو مستشار	محمد الطيب الشاوي
عضو مستشار	محمد الزهري
عضو مستشار	زينب السيمو
عضو مستشار	أحمد بكور
عضو مستشار	عبد السلام بنحدو
عضو مستشار	السعيد بوفنار
عضو مستشار	العزیز الغريايوي
عضو مستشار	سعيد خيرون

عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار

07

الصفة داخل المجلس

النائب الخامس للرئيس
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
لا أحد

عن مديرية المصالح
رئيس مصلحة شؤون
المجلس، المعلومات والعلاقات العامة

خالد المودن
يونس شقور
أحمد اعوايج
مصطفى التسماني
عبد المجيد أمين
أحمد الخاطب
محمد سعيد شليحة
مصطفى الحاجي
عبد الاله تمتاز
سعاد برحمة

عدد الأعضاء المتغيين بعذر:

السادة:

عبد الله اماركي
محمد توفيق الشاوش
رشيد الحميدي
محمد الحجيري
محمد شخيشخ
محمد التيجاني
مريم التيجاني

عدد الأعضاء المتغيين بدون عذر:

وحضر الجلسة باستدعاء من السيد الرئيس السادة:

عبد الفتاح الحراق
يوسف التطواني

كما حضرها من موظفي السلطة المحلية:

مصطفى الشوية

عبد اللطيف الخديري

رئيس قسم الجماعات المحلية بالباشوية
عن قسم الجماعات المحلية بالباشوية

وبعد اكتمال النصاب القانوني شرع المجلس في دراسة جدول أعمال الدورة المحتوي على النقاط التالية:

1. الدراسة و المصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية التدبير المفوض لتدبير النفقات المنزلية
والمشابهة رقم 2011/39

2. تحيين مقرر عدد 1342/94 المتعلق بالمصادقة على نزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة
لإحداث منطقة صناعية بالقصر الكبير.

3. الدراسة و المصادقة على اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية و جماعة القصر الكبير
والوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء و الكهرباء بإقليم العرائش لإنجاز مشروع التطهير
السائل بحي بلاد حمريّة - بلاد الهواري - حي برطلو.

4. تحيين المقرر عدد 1360/112 بتاريخ 07 فبراير 2018 المتعلق بالمصادقة على مشروع اتفاقية
شراكة بين الجماعة و المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين بالمغرب لإعادة بناء المركز
الاجتماعي والتربوي الخاص بالمكفوفين وضعاف البصر بالقصر الكبير.

افتتح السيد الرئيس الدورة الاستثنائية بالترحيب بالسيد ممثل العامل وبالسادة الأعضاء، أطر و موظفي الجماعة والحضور. وبعد ذلك أخبر السيد الرئيس أعضاء المجلس باستقالة السيد عبد الرشيد البوحسيني من المجلس الجماعي وتعويضه بالسيد عبد الإله تمتاز.

بعد ذلك أعطى الكلمة لكاتب المجلس لتلاوة ملخص الدورة السابقة و جدول أعمال الدورة الحالية.

رشيد صبار كاتب المجلس

ملخص محضر الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 07 و 08 نونبر 2019

طبقا لمقتضيات المادة 90 من النظام الداخلي للمجلس الجماعي

عقد المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 07 و 08 نونبر 2019 بقاعة الاجتماعات بمقر المحقة الإدارية الرابعة تحت رئاسة السيد محمد السيمو رئيس المجلس الجماعي وبحضور السيد كريم أنزلي باشا المدينة ممثلا للسيد عامل الإقليم.

وقد شهدت الدورة حضور 33 عضوا من أصل 39 الذين يشكلون العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس، وغياب ستة أعضاء بعذر وهم السيدات والسادة : رشيد الحميدي عبد الرشيد البوحسيني- مصطفى التمساني محمد الحجيري- أحمد الخاطب ومريم التيجاني.

كما حضر الدورة باستدعاء من السيد الرئيس مدير المصالح وبعض رؤساء الأقسام والمصالح الجماعية إلى جانب بعض موظفي السلطة المحلية عن قسم الجماعات المحلية بالباشوية.

وذلك من أجل دراسة جدول أعمال الدورة المحتوي على النقاط التالية:

1. تحيين المقرر رقم 1398/150 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة من اجل التثمين السياحي لمدينتي العرائش والقصر الكبير و جماعة السواكن.
2. الدراسة و المصادقة على توزيع الدعم لفائدة الجمعيات.
3. المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية قطعة أرضية في ملك ورثة النية لإحداث منطقة خضراء بأولاد أحمد.
4. الدراسة و المصادقة على انسحاب جماعة القصر الكبير من مجموعة الجماعات الترابية (الخير).
5. ملتصق لإحداث مجموعة الجماعات الترابية تعنى بصيانة الطرق العمومية الجماعية.
6. تحويل بعض فصول ميزانية التجهيز.
7. المصادقة على تحيين كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لقطاع النظافة.
8. المصادقة على كراء البناية الثانية مقر تسليم جثمان الملك البرتغالي سيبيستيان الواقعة قبالة المسجد الأعظم.
9. المصادقة على محضر لجنة التقييم المتعلق بكراء البناية الثانية مقر تسليم جثمان الملك البرتغالي سيبيستيان الواقعة قبالة المسجد الأعظم.

وبعد عرض النقاط ومناقشتها خلال الجلسة صادق على النقاط الثانية والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها.

بينما صادق بإجماع الأعضاء الحاضرون على النقطتين الأولى والثالثة.

وبعد استنفاد دراسة نقط جدول أعمال الدورة تقدم رئيس المجلس بالشكر للسيد ممثل عامل الإقليم والسادة الأعضاء وأطر الجماعة و عموم المواطنين على الإسهام في إنجاح هذه الدورة ، وقبل رفع الدورة نهائيا رفع المجلس الجماعي برفيعة ولاء وإخلاص إلى السدة العاليتة بالله صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

بعد ذلك قام السيد الرئيس بتحديد المدة الزمنية المخصصة للمتدخلين بناء على مقتضيات المادة 27 من النظام الداخلي للمجلس الجماعي .

سعيد خيرون : أوضح في نقطة نظام إلى أن مدة التدخل المحددة في دقيقتين تسري على الأعضاء وعلى السيد الرئيس معاً. مشيراً إلى أن مقتضيات القانون الداخلي حددت مدة التوقيت بالنسبة للرئيس أثناء جوابه على الأسئلة الكتابية بشكل واضح وفق ما هو منصوص عليه في المادة 13 من النظام الداخلي وبالتالي فإن المدة الزمنية المحددة في المادة 27 منه تطبق على جميع المتدخلين بما فيهم الرئيس .

رشيد صبار : أشار في تدخله في إطار نقطة نظام إلى أن النص القانوني واضح بحيث أن الرئيس يحدد المدة الزمنية للأعضاء المتدخلين وهم الذين يسري عليهم مقتضيات المادة وليس الرئيس . بحيث أن المادة 27 تنص على ما يلي : " يمكن لرئيس المجلس أن يحدد في بداية الجلسة المدة الزمنية المخصصة للمتدخلين . وفي هذه الحالة يتعين عليهم أن لا يتجاوزوا المدة المسموح بها ."

السيد الرئيس : أوضح أن ما هو معمول به في تنظيم الجلسات والاجتماعات يعطى الحق لرئيس الجلسة بتنظيم أشغالها مستشهداً في ذلك بعمل المؤسسة التشريعية . وأن تنظيم الوقت نابع من الحرص على حسن سير الأشغال فقط وريح الوقت . وأن صلاحيات تحديد الوقت حق أوكله المشرع للرئيس .

سعيد خيرون : أشار إلى مقتضيات تسيير الاجتماعات بالبرلمان تساوي في التوقيت بين الحكومة والمعارضة . مؤكداً أن مقتضيات النظام الداخلي للمجلس الجماعي حددت مدة الإجابة على الأسئلة الكتابية من طرف الرئيس في وقت معين . بينما أثناء تحديد مدة التدخلات لم تحدد ذلك مما يجعل مقتضيات تحديد المدة الزمنية تنسحب على الجميع الرئيس والمتدخلين . وأنه من الأحسن عدم تحديد المدة اسوة بأشغال الدورة المنصرمة التي مرت بسلاسة في التوقيت .

السيد الرئيس : أوضح إلى أن مقتضيات القانون واضحة تعطي للرئيس الحق في تحديد المدة الزمنية للمتدخلين وبالتالي وجب احترام تطبيق القانون .

بعد ذلك انتقل المجلس للتداول في النقاط المدرجة في جدول أعمال الدورة .

النقطة الأولى

الدراسة والمصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية التدبير المفوض لتدبير النفايات المنزلية والمشابهة رقم

2011/39

في مستهل النقطة أعطى السيد رئيس المجلس الكلمة لرئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات من أجل تلاوة محضر اللجنة.

سعيد بوفنار رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات

بدعوة من رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات وفي إطار الإعداد لعقد الدورة الاستثنائية للمجلس الجماعي المقرر عقدها يوم الثلاثاء 17 دجنبر 2019 عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الجمعة 29 نونبر 2019 على الساعة الحادية عشر صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة لدراسة النقطة المتعلقة بـ:

1 - الدراسة و المصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية التدبير المفوض لتدبير النفايات المنزلية و المشابهة رقم 2011/39.

وقد ترأس هذا الاجتماع السيد سعيد بوفنار رئيس اللجنة، وحضره من أعضاء اللجنة السادة:

عبد الله بوزيد	نائب رئيس اللجنة
العزیز الغريايوي :	عضو اللجنة
مصطفى الحاجي	عضو اللجنة

كما حضره بصفة استشارية من أعضاء المجلس السادة:	عضو مستشار
سعيد القزدار	كاتب المجلس
رشيد صبار	

وحضره من الموظفين الجماعيين السادة:

عبد الله الزعبالی	مكتب مراقبة التدبير المفوض
عبد الله الأشهب	رئيس قسم الشؤون المالية
يوسف التطواني	رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات
محمد السعيد الزيني	عن مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات

افتتح رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبية الدعوة و قدم بعد ذلك الإطار العام للنقطة المدرجة بجدول الأعمال. بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة ومناقشة النقطة المتعلقة بـ:

1 - الدراسة و المصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية التدبير المفوض لتدبير النفايات المنزلية و المشابهة رقم 2011/39.

بعد قراءة الملحق التعديلي تلاه بعد ذلك نقاش مستفيض حول هذه النقطة و التي وصفت بالمهمة نظرا لما تمثله في إطار تدبير أحد المرافق الحيوية بالمدينة .
وقد أجمع كل المتدخلين على أن تمديد عقد التدبير المفوض الخاص بقطاع النظافة عبر اعتماد ملحق تعديلي لاتفاقية التدبير المفوض لتدبير النفايات المنزلية و المشابهة رقم 2011/39 هو إجراء استباقي للمحافظة على نظافة المدينة في انتظار الشركة الجديدة التي سوف ترسي عليها الصفقة لاحقا طبقا للقوانين الجاري بها العمل.
كما ان هذا الملحق التعديلي يجد سنده القانوني في الفصول 5 و 53 من كناش التحملات الأصلي الذي يربط الجماعة بشركة SSS للتدبير المفوض في قطاع النظافة.
كما ان الملحق يتحدث عن تمديد للعقدة في أجل أقصاه ثمانية أشهر يمكن للجماعة داخلها ان تنهي العقد إذا توفر مفوض له جديد و ذلك بإشعار المفوض الحالي بشهر واحد قبل فسخ الملحق. كما يشير ذات الحق إلى أنه سوف يتم اعتماد جدول المستخدمين والأثمان نفسها المعمول بها بالاتفاقية الاولى .

وفي الأخير أوصت اللجنة بالمصادقة على هذه النقطة.

ROYAUME DU MAROC
MINISTRE DE L'INTERIEUR
WILAYA DE TANGER TETOUAN
PROVINCE DE LARACHE
COMMUNE URBAINE DE KSAR EL KEBIR
SECRETARIAT GENERAL
DIVISION DES SERVICE CONCEDES

AVENANT N°2

RELATIF AU CONTRAT N°39/2011/CUKK

RELATIF À LA GESTION DÉLÉGUÉE DES SERVICES DE
NETTOIEMENT ET DE COLLECTE DES DÉCHETS
MÉNAGERS ET ASSIMILÉS DE LA VILLE DE KSAR EL
KEBIR:

Comprenant :

- *La collecte et l'évacuation des déchets ménagers et assimilés*
- *Le nettoyage des voies et places publiques ainsi que*
- *L'évacuation des produits de nettoyage*
- *La gestion et l'exploitation de la décharge*

AVENANT N° 02

Relatif au contrat n° 39/2011/CUKK

La gestion déléguée des services de collecte des déchets ménagers et assimilés, de nettoyage et de la gestion et l'exploitation de la décharge publique de la ville de Ksar El Kebir

Entre les soussignés :

Entre les soussignés :

- Monsieur SIMOU Mohamed, agissant en qualité de Président de la Commune de Ksar El Kebir, dûment habilité à signer le présent avenant.

Faisant élection de domicile au siège de la Commune.

Ci-après désignée par le « Délégant »,
d'une part,

Et :

- M. AbdelKader SAID agissant, en vertu des pouvoirs qui lui sont conférés, en qualité de Gérant de la société SOS NDD, SARL au capital de 20 000 000,00 dirhams, inscrite au registre de commerce de Casablanca sous le N° 35911, affiliée à la C.N.S.S. sous le N° 1795824.

Ayant son siège social au 296 Bd Mohamed V - Casablanca et faisant élection de domicile en ses locaux.

Ci-après désignée ci-après par le « Déléataire »,
d'autre part.

« La Commune de Ksar el Kebir » et « SOS NDD » étant désignés ci-après par « les Parties ».

IL A ETE CONVENU ET ARRETE CE QUI SUIT

PREAMBULE

- Vu le dahir N° 1-08-153 du 22 safar 1430 (18 Février 2009) portant promulgation de la loi N°17-08 modifiant et complétant la loi n°78-00 portant charte communale, telle que modifiée et complétée ;
- Vu le dahir N°1-06-15 du 15 Moharrem 1427 (14 Février 2006) portant règlement promulgation de la loi N°54-05 relative à la gestion déléguée des services publics, notamment les articles 6 et 13 ;
- Vu le dahir n°1-09-02 du 22 safar 1430 (18 Février 2009) portant promulgation de la loi n°45-08 relative à l'organisation des finances de Collectivités locales et de leurs groupements ;
- Vu le Décret n° 2-09-441 du 17 Moharrem (03 Janvier 2010) portant règlement de la comptabilité des collectivités locales et de leurs groupements ;
- Vu le contrat n° 39/2011/CUKK relatif à la gestion déléguée des services de collecte des déchets ménagers et assimilés, de nettoyage et de la gestion et l'exploitation de la décharge publique attribué à la société SOS NDD
- Vu que la durée du contrat de sept (7) ans, la société SOS NDD archivera les prestations le 31 Décembre 2019 à 24h 00 inclus et qu'un processus d'appel d'offre sera lancé pour le choix d'un nouveau délégataire.
- Vu la délibération du conseil communal en date durelative à la prolongation du contrat de la gestion déléguée des services de nettoyage et de collecte des déchets ménagers et assimilés.

ARTICLE I : Objet de l'avenant

Etant donné qu'il s'agit d'un service public ; et afin d'assurer la continuation des services délégués pour faciliter le passage de la gestion déléguée au régime nouveau d'exploitation. Le présent avenant a pour objet :

La prolongation du contrat de la gestion déléguée des services de collecte des déchets ménagers et assimilés, de nettoyage et de la gestion et l'exploitation de la décharge publique ; pour une durée de 8 mois, à compter du 01 janvier 2020.

ARTICLE II : Conditions générales de prolongation

Il est entendu que les conditions de prolongation restent identiques aux conditions du contrat en vigueur : notamment les dispositions du personnel et celles financières.

ARTICLE III : Clauses générales

Le délégataire renonce à toute réclamation ultérieure fondée sur les faits motivants le présent avenant ou sur les nouvelles dispositions qui en résultent.

Toutes les clauses du contrat de base non contraires au présent avenant, restent et demeurent inchangées.

ARTICLE IV : Date d'effet

Le présent avenant prendra effet à compter du 01 janvier 2020 après son approbation par les autorités compétentes et la notification de l'ordre de service par la commune de Ksar El Kebir.

ARTICLE V : Durée de validité de l'avenant

La durée de la prolongation du contrat est de 8 mois le délégant peut mettre fin au contrat une fois le nouveau délégataire est retenu, avec un préavis de (1) un mois.

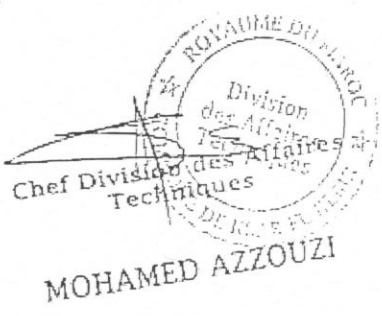
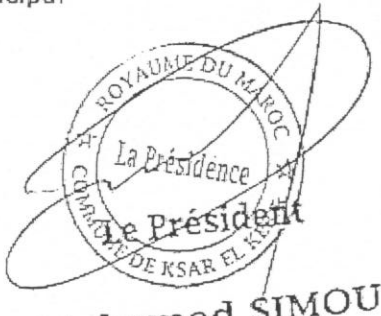
ARTICLE VI : Révision des prix

La révision des prix continuera à être appliquée conformément aux clauses des documents contractuels liant les deux parties.

AVENANT N°2

RELATIF AU CONTRAT N° 39/2011/CUKK

gestion déléguée des services de nettoyage et de collecte des déchets ménagers et assimilés de la ville de Ksar El Kebir.

Dressé par le Chef de la Division des travaux municipaux  Ksar El Kebir, le.....	Présenté par le Président du Conseil Municipal  Ksar El Kebir, le.....
Lu et accepté par le Déléguataire  , le.....	Vu et présenté par le Gouverneur de la Province de Larache Ksar El Kebir, le.....
Vu et Approuvé par Monsieur le Ministre de l'Intérieur Rabat, le.....	

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات :

عبد السلام البياتي : في بداية تدخله أوضح ان الهدف من هذه النقطة واضح هو الحفاظ على نظافة المدينة وضمان استمرارية خدمات هذا القطاع الحيوي للسكان الى حين استكمال الإجراءات المتعلقة بإبرام عقد جديد مع الشركة التي سوف ترسو عليها الصفقة مستقبلا. مؤكدا الى ضرورة احترام المساطر القانونية الجاري بها العمل في مجال الصفقات العمومية بخصوص هذا النوع من العقود.

عبد المجيد امين: في معرض تدخله انطلق من حقيقة أن التمديد مسألة عادية، لكن تبقى غير منتظمة والرجوع إليها يجب أن يعتمد على أسباب قاهرة. كما تساءل عن التأخير الحاصل في الإعلان عن هذه الصفقة لا سيما وأنه منذ تشغيل هذه الشركة كان معروفا لدى المجلس أن عهدها ستنتهي في متم سنة 2019، فكان من الضروري إنجاز هذا الأمر في وقت ملائم، مبينا ان التمديد يجب أن يراعي الشروط التي تم اعتمادها في الصفقة الأولى وهي شروط من الناحية الإجرائية تعتمد على مجموعة من الحثيات، و أضاف على أنه في الحقيقة كان بالإمكان أن توفر على الجماعة مجموعة من النفقات، خصوصا وأن الجماعة أكدت بأن الشركة التي سوف ترسى عليها الصفقة ستكون بثمن أقل، كما أضاف أنه إذا تم تدارك الأمر في حينه لكنت الجماعة قد وفرت هذه النفقات حيث إن المبالغ المرصودة لهذه الشركة كانت تعتمد على معطيات متعددة بما فيها الاستثمارات، المطرح وغيره .. وإلا سوف يتم تمديد عقد التدبير المفوض للشركة بنفس التركيبة المالية السابقة وبدون استثمارات التي من المفروض أن تكون مضمنة في العقد، كما يرى أن مسألة التمديد فيها نوع من الخلل، وقد دعا إلى أخذ الحذر وعدم استباق الأمر وطالب بتداركه.

خالد المودن : انطلق من ملاحظة شكلية مبينا على أن القانون 05/45 المتعلق بالتدبير المفوض وخاصة المادة 13 التي تتحدث عن شروط التمديد: المادة 13: لا يمكن أن يتم هذا التمديد إلا مرة واحدة ويجب تبريره بتقرير يعده المفوض. حيث أشار السيد العضو إلى أنه كان من المفروض أن يتوصل الأعضاء بالتقرير الذي يبرر دواعي هذا التمديد قبل أن يتوصل بالملحق. كما أضاف على أن هذا الأمر ينص عليه القانون بشكل واضح. و أضاف على أن هذه الملاحظة تفتح المجال إلى إعادة طرح إشكالية لماذا وقع المجلس في هذا التمديد سيما وأنه يمارس عمله منذ منتصف شهر سبتمبر من سنة 2015 و أن الصفقة آجال انتهائها محدد ومعروف، وبالتالي تم التساؤل لماذا وصل المجلس إلى منتصف شهر دجنبر 2019 و هو لا يتوفر على صفقة جديدة للتدبير المفوض. كما اعتبر أنه من العيب أن نطلع المدينة بأن المجلس الجماعي المكون من 39 عضوا قد فشل في تدبير صفقة واحدة للتدبير المفوض، كما اعتبر الأمر خطيرا سيما مع وجود مكتب الدراسات الذي يتقاضى أجره من مالية الجماعة وهو الذي يوظف عمل المجلس قد فشلنا معا في تدبير الصفقة في وقتها المحدد، كما تساءل عن الآثار المترتبة عن ذلك. و أضاف موضحا في مداخلته بأن أجرة شركة النظافة الحالية تغطي شقين من المصاريف، الشق الأول يتعلق بالتسيير ويضم أجور المستخدمين والتأمينات والشق الثاني يغطي الاستثمارات. وبذلك أوضح بأن الجماعة سوف تصرف الأجرة كاملة للشركة بدون مطالبتها بأية استثمارات التي كان قد بداتها منذ سبع سنوات، وبالتالي اعتبر المجلس بهذا الفعل التديري سوف يضيف ثمانيّة أشهر ويمتدع الشركة بنصف الأجرة مجانا بدون أي مقابل يذكر.

كما طالب بأنه كان من الضروري إطلاع الأعضاء بالتركيبة المالية للعقد الأولي حتى يتأتى لهم البحث فيه عن الشق المتعلق بالخدمات وهو الذي يجب اعتماده في حين يجب اقتطاع الشق المالي المتعلق بالاستثمار. كما أكد أنه من الضروري يجب إعادة النظر في الأجرة حيث أن المجلس قام بتغيير المدة و أن الجماعة سوف تدفع ثمن الاستثمار والإشراف معا ، بمعنى أن المجلس سوف يقدم هدية نصف أجرة أو ثلثها مجانا للشركة من خلال هذا التمديد، كما وجه كلامه إلى المكتب المسير بأنه على علم بالتركيبة المالية للعقد . وفي الأخير اعتبر الأمر فيه خلل كبير يجب تداركه وبالتالي طالب بإعادة النظر في الأجرة والعمل على تخفيضها وذلك بحذف الشق المالي المتعلق بالاستثمارات.

رشيد صبار : أكد في تدخله أن التمديد إجراء احترازي استباقي مما قد ينجم عن عدم القيام به من مخاطر بالمدينة وبالتالي فهو إجراء قانوني وفق مقتضيات المادة 13 من قانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة وكذا مقتضيات المواد 5 و 53 من كناش التحملات مع الشركة المفوض لها. وأنه لا يمكن التمديد إلا مرة واحدة وبعد مداولة خاصة للجهاز المختص وهي هذه الدورة . وأن التمديد سيتم بنفس الشروط المحددة في العقدة الأصلية.

مصطفى الزياخ : أوضح أن أسباب وحديثات التمديد واضحة وقانونية ومنصوص عليها في دفتر التحملات خاصة المقتضيات الواردة في المادتين 5 و 53 من العقد. ودواعي التمديد تتعلق بأهمية ما يشكله قطاع النظافة من حيوية وأهمية للمدينة والتعاطي معه بحذر ووفق للقانون . والتدبير المفوض لا يخضع لمنطق الصفقات العمومية . مع الإشارة إلى أن الصفقة المقبلة لم نعرف ثمنها هل هو أكثر أم أقل ولم نعرف بعد الشركة التي سوف ترسوا عليها الصفقة وبالتالي لا يمكن إجراء أي قياس حاليا .

وأن التمديد أقصاه 8 أشهر ويمكن فسخ الملحق في أي وقت وذلك بإشعار المفوض إليه الحالي بشهر قبل واحد قبل الفسخ. وبالتالي فإن التمديد سيتم وفقا للقانون وفي نفس الشروط المعمول بها حاليا ولا يوجد أي خلل في هذا الإطار.

سعيد القزدار : أكد بدوره أهمية قطاع النظافة بالمدينة مشيرا إلى أنه كان من المفروض أن يتم انطلاق العمل بصفقة جديدة في بداية السنة المقبلة لكن بحكم أن رئاسة المجلس انتهجت أسلوب التشاور والانفتاح على الجميع والحكامة في تنزيل هذه الصفقة فقد تم استنفاد كل الوقت في عملية التشاور لضمان أن تمر هذه العملية بشكل سليم وفعال. مشيرا كذلك إلى أن النقاش داخل اللجنة كان عميقا ومثمرا . مؤكدا أن التمديد عادي ويهدف لضمان مصلحة المدينة وضمان استمرارية هذا المرفق الحيوي.

سعيد خيرون : أوضح أن التدبير المفوض لا يخضع لقانون الصفقات وهناك قرار لوزير الداخلية من أجل الملائمة القانونية في هذا الإطار . وبخصوص التمديد أوضح أن ذلك ناتج عن التأخير في إجراء صفقة جديدة في الوقت المناسب . وأن ذلك يحدث في عدد من الجماعات وقد يتم التأخير عن المصادقة على الصفقة . وبخصوص الكلام عن أن الصفقة الجديدة قد تكون بثمن أقل من الصفقة الحالية فهناك تصريح قيل داخل دورات المجلس . علما أن الاثمنة غير معروفة وأن الدراسة قد تعطي ثمنها اعلي .

احمد بكور : أشار بدوره الى أهمية إعداد تقرير يوضح دواعي التمديد مشيرا الى ضرورة التدخل العاجل لضمان استمرار خدمات تدبير هذا المرفق الهام وفق دفتر التحملات المعمول به الى حين دخول العمل بصفقة جديدة وفق دفتر التحملات الجديد.

رشيد صبار : أكد مجددا ان قطاع النظافة لا يخضع للمزايدة السياسية وان هناك التزام حرفي في تطبيق القانون والملحق المطروح حاليا هو اجراء استباقي لمواجهة عدد من المخاطر قد تحدث مستقبلا . وقد تمت مناقشة كل الحثيات المتعلقة بالموضوع في اللجنة وتم التطرق الى ان التمديد اقصاه 8 اشهر ويمكن فسخ الملحق في اي وقت وذلك باشعار المفوض اليه الحالي بشهر قبل الفسخ. مؤكدا على أهمية قطاع النظافة بالنسبة للمدينة وحيوية القطاع.

السيد الرئيس : أكد على أن الجميع يتابع هذا الملف الحيوي والهام وان هناك حرص على تنزيله في اطار الحكامة وتم صياغة دفتر التحملات وفق مقاربة تشاركية . وانه تم الحرص على توسيع الخدمات وتغطية جميع الأحياء بالمدينة من خدمات النظافة عكس دفتر التحملات المعمول به حاليا الذي لا يغطي بعض المناطق او تتم تغطيتها بشكل محدود جدا . علاوة على عدم إدخال المقابر والسكة الحديدية وعدد من المرافق في دائرة المناطق المشمولة بعملية التنظيف .

سعيد خيرون : طالب في اطار نقطة نظام بضرورة ان يحترم التوقيت المحدد في دقيقتين . لانه وكما سبقت الإشارة الى ذلك فان القانون الداخلي حدد بشكل واضح المدة الزمنية المخصصة للرئيس للجواب على الأسئلة الكتابية . ولم يقم بذلك عندما حدد المدة الزمنية للمتدخلين وفق مقتضيات المادة 27 مما يعني ان الجميع سوف تطبق عليه المدة الزمنية بمن فيهم الرئيس . مطالبا بعدم تحديد الوقت خاصة وان الجميع لا يتعدى الوقت المناسب والضروري للمداخلة وانه من حق الجميع الرد والتوضيح على كل ما يتم التداول فيه في الدورة .

رشيد صبار : وفي إطار نقطة نظام كذلك أوضح ان مقتضيات المادة 27 واضحة وتهتم المتدخلين وليس الرئيس الذي من حقه تقديم التوضيحات الضرورية . وانه في إطار القياس فان الرئيس يجب ان يأخذ نفس حصة الوقت التي شملتها جميع التدخلات لو اعتمدنا على المادة التي تحدد توقيت الأسئلة ومدة الإجابة .

سعيد القزدار : أوضح كذلك في اطار نقطة نظام انه نظرا لأهمية الموضوع يجب التساهل في الوقت ويمكن تمكين منسق فريق المعارضة من الوقت المناسب

السيد الرئيس : أوضح انه متشبت بتطبيق القانون ويمارس الحقوق التي يخولها القانون له . ورجوعا للموضوع أوضح السيد الرئيس ان الملحق التعديلي المطروح على الدورة اليوم حدد المدة في ثمانية أشهر وانه من حق المجلس ان يقوم بفسخ العقد في اي وقت يراه مناسب بعد الانتهاء من عقد صفقة جديدة للتدبير المفوض لقطاع النظافة شريطة القيام بعملية الإخبار داخل مدة شهر قبل ذلك .

وان المجلس حريص على استكمال جميع الإجراءات والمساطر القانونية والوثائق المتعلقة بالنقطة مشيراً إلى أن المجلس الحالي يعمل لما فيه مصلحة المدينة بفعالية ونجاعة ووفق عدد من مؤشرات الحكامة ومعايير الديمقراطية التشاركية وهناك عدد من المعطيات في هذا الصدد.

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فصدق عليها بالأغلبية المطلقة للأعضاء المزاولين مهامهم.

مقرر عدد 1470/222 بتاريخ: 17 دجنبر 2019
النقطة المتعلقة بالمصادقة على الدراسة والمصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية التدبير المفوض
لتدبير النفايات المنزلية والمشابهة رقم 2011/39

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في جلسته الوحيدة من الدورة الاستثنائية المنعقدة
بتاريخ 17 / 12 / 2019

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه
وبعد طرح النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية التدبير المفوض لتدبير
النفايات المنزلية والمشابهة رقم 2011/39

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: (28)

عدد الأصوات المعبر عنها: (21)

عدد الأعضاء الموافقين: (21)

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - مصطفى الزباخ - عبد السلام البياتي - حسن صيكونك -
سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - منير اغلوطن - محمد
الدامون - محمد المجدوب - عبد الله بوزيد - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - زينب السيمو -
احمد بكور - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار - العزيز الغرباوي -

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء الممتنعين : (7) وهم السادة : سعيد خيرون - خالد المودن - يونس شقور - احمد اعوايج -
مصطفى التسماني - عبد المجيد امين - احمد الخطيب -

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بالأغلبية المطلقة للأعضاء المزاولين مهامهم على مقرر النقطة المتعلقة
بالدراسة والمصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية التدبير المفوض لتدبير النفايات المنزلية والمشابهة
رقم 2011/39.

كاتب المجلس
رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي
محمد السيمو

النقطة الثانية

- تحيين مقرر عدد 1342/94 المتعلق بالمصادقة على نزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لإحداث منطقة صناعية بالقصر الكبير .

في بداية النقطة أعطى السيد الرئيس الكلمة لرئيس لجنة التنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية لتلاوة محضر اللجنة

محمد المجدوب

بدعوة من رئيس لجنة التنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية ، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة الاستثنائية المقرر عقدها يوم 17 دجنبر 2019 . عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الاثنين 02 دجنبر 2019 على الساعة الثانية بعد الزوال بمقر الجماعة لدراسة النقط المتعلقة ب:

2- تحيين مقرر عدد 1342/94 المتعلق بالمصادقة على نزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لإحداث منطقة صناعية بالقصر الكبير .

3- الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية وجماعة القصر الكبير والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش لانجاز مشروع التطهير السائل بحي بلاد الهواري - حي حمريّة - حي برطلو .

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السيدين:

- محمد المجدوب : رئيس اللجنة
- سعيد القزدار : عضو اللجنة

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الثلاثاء 03 دجنبر 2019 على الساعة الثانية بعد الزوال بمقر الجماعة، بحضور كل من السادة اعضاء اللجنة السادة كـ

- محمد المجدوب : رئيس اللجنة
- سعيد القزدار : عضو اللجنة
- حسن الحسناوي : عضو اللجنة

ومن الموظفين السادة :

- المختار لشهب : رئيس مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية
- محمد سعيد الزيني : عن مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات

افتتح السيد رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيةهم الدعوة من أجل إغناء الحوار ومناقشة النقط المدرجة بجدول الأعمال .
بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة النقطة المتعلقة ب:

2 تحيين مقرر عدد 1342/94 المتعلق بالمصادقة على نزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لإحداث منطقة صناعية بالقصر الكبير .

حيث تمت الإشارة إلى أنه في إطار السعي لتنزيل هذا المشروع الهام للنهوض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي بالمدينة ومواجهة معضلة التشغيل. والتسريع بعملية إحداث منطقة الأنشطة الاقتصادية بمدينة القصر الكبير

وأنه في إطار توفير الوعاء العقاري للمشروع ومواجهة التحديات المتعلقة بالتمويل. تقرر أن يشمل الشطر الأول مساحة تضم عشرين (20) هكتار. وبالتالي تقرر تعيين المقرر عدد 1342/94 الذي كان يهم نزع ملكية قطعة أرضية مساحتها 77 هكتار.

وعليه أوصت اللجنة بتعيين المقرر عدد 1342/94 المتعلق بالمصادقة على نزع ملكية القطعة الأرضية لإقامة منطقة الأنشطة الاقتصادية بمدينة القصر الكبير. على مساحة تضم 20 هكتار كما هو متضمن في التصميم الطبوغرافي.

السيد الرئيس : أوضح في مستهل أن حلم تنزيل هذا المشروع الهام واجه عدد من التحديات بسبب عدم فعالية الجهة المشاركة معنا مقدما شكره للسيد والي الجهة الذي التزم في زيارته لمدينة القصر الكبير من التدخل من أجل الرفع من وثيرة العمل والتسريع لتنفيذ المشروع وتم عقد اجتماع بمقر العمالة تحت إشراف عامل الإقليم وبحضور ممثل مجلس الجهة وتقرر تقسيم المشروع إلى عدد من الأشرطة وسوف تتم الانطلاقة على 20 هكتار. وفي هذا الإطار قامت لجنة مختلطة بمعاينة البقعة الأرضية. وسوف تقام الدراسة بناء على هذه المعطيات من أجل السعي لإنجاح عملية تنزيل هذا المشروع في أقرب الأجل الممكنة.

سعيد خيرون : طالب في بداية تدخله أهمية استدعاء وكالة تنمية أقاليم الشمال لتوفير أعضاء المجلس التي لديها عدد من المعطيات المهمة في موضوع مشروع إحداث منطقة الأنشطة الاقتصادية بحكم أنها تشرف على إعداد الدراسة للمشروع. مشيرا أن جماعة القصر الكبير تواكب هذا الموضوع بمعية مجلس الجهة. وأنه كان له الشرف في الحضور في الاجتماع الأخير الذي انعقد تحت إشراف عامل الإقليم مؤكدا أن الأمور تتجه نحو التفعيل الحقيقي للمشروع. وأن مسألة العقار مطروحة اليوم للتداول والسعي لتعيين المقرر السابق والسعي للمصادقة على البقعة الأرضية المقترحة. مضيفا أن مجلس الجهة بصدد التوقيع على اتفاقية سوف تهم منطقة الأنشطة الاقتصادية بالقصر الكبير ومشروع مركب الصناعات الغذائية الفلاحية أكروبول بمنطقة العوامة. مشيرا كذلك إلى أن وزارة الصناعة والتجارة أكدت دعمها للمشروع والاتجاه لصياغة جديدة للاتفاقية تحدد جميع الأطراف المتدخلة وتدقيق التزاماتهم وكذا تحديد حامل المشروع هل هو المركز الجهوي للاستثمار ووكالة تنمية الشمال. كما أوضح المتدخل بكون الجهة مستعدة لتمويل عملية اقتناء العقار والانخراط بكل مسؤولية وجدية في انجاح هذا المشروع.

القزدار : أوضح أن تنزيل هذا المشروع يعتبر حلم هذا المجلس وبأن المنطلق كان هو تهيئة 77 هكتار لاحتضان المشروع لكن الجهات الشريكة اقترحت البدء ب 20 هكتار حتى يمكن التغلب على التحديات المتعلقة بالتمويل وأن ذلك يأتي كذلك انسجاما مع خلاصات الاجتماع الذي انعقد مع والي الجهة ورئاسة المجلس بمقر الجماعة بمدينة القصر الكبير مؤخرا. كما رحب المتدخل باستعداد مجلس الجهة لدعم المشروع كما أوضح ذلك السيد سعيد خيرون في دخله واستعداد المكتب الجديد للجهة للانخراط في هذه العملية التنموية الهامة.

مصطفى الزياخ : أكد في تدخله أنه يجب أن ينخرط الجميع في دعم هذا المشروع الهام بعيد عن أي حسابات سياسية مرحبا بدوره بمساهمة مجلس الجهة في دعم المشروع مشيرا كذلك أن ذلك له

راهنية كبرى بحكم ان المدينة تعرف انسداد في أفاقها الاقتصادية وانحباس فرص التشغيل . وان الأمل كان معقودا على تهيئة 77 هكتار لكن مقترحات السيد الوالي اكدت على أهمية تقسيم المشروع لعدة اشطر حتى يمكن التغلب على صعوبات التمويل مقدما شكره لكل المساهمين في دعم المشروع.

احمد بكور: بدوره دعى لتكاثف جهود الجميع لدعم المشروع بعيدا عن اي حسابات سياسية ضيقة. مؤكدا ان هناك معاناة حقيقية تتعلق بالتشغيل بالمدينة. وبالتالي يجب ان يتعاون الجميع لمعالجة هذه الوضعية لما فيه مصلحة المدينة.

عبد السلام البياتي : اشار في تدخله انه منذ البداية كان يعي صعوبة تمويل تهيئة 77 هكتار. معتبرا ان البداية بمساحة 20 هكتار خطوة ايجابية لتفعيل المشروع سيما وان بعض المتدخلين غير متحمسين لذلك بسبب تخوفهم من عدم نجاحه. خاصة وان عدد من التجارب قد فشلت على المستوى الاقليمي والوطني . كما طالب بضرورة تحديد الكلفة الاجمالية للمشروع -20 هكتار- وعدد المتدخلين وقيمة العرض والطلب للبقع الارضية المجهزة . كما طالب بضرورة التسريع باعداد دراسة بيئية ومعمارية ودراسات جيو تقنية ودراسة التربة والدراسة الطبوغرافية كما طالب بالاستفادة من التجارب الوطنية في هذا الإطار وتعبئة الشركاء لإنجاح المشروع

احمد الخاطب : نوه في تدخله بالروح الايجابية التي تطبع مناقشة النقطة والتي تبرز انشغالات المنتخبين بالقضايا الاساسية للمدينة منوها بالتكامل بين مجلس الجهة وجماعة القصر الكبير في دعم المشروع داعيا الى انخراط المجلس الإقليمي في هذه العملية. داعيا الى تكاثف الجهود لجعل مدينة القصر الكبير كنقطة جذب للاستثمار وابرار المؤهلات الجغرافية والبشرية وشبكة المواصلات المتوفرة وغيره. داعيا الجميع للانخراط في مسار انجاح المشروع بعيدا عن اي حسابات سياسية ضيقة لان ذلك سيشكل قيمة مضافة للمسار الاقتصادي واخراج المدينة من دائرة التهميش وكونها نقطة خلفية لطنجة والقنيطرة.

رشيد صبار : استهل تدخله بتقديم الشكر للسيد الوالي وعامل الاقليم والسيد الباشا معبرا عن سعادته بالحضور في الاجتماع الذي عقده السيد الوالي مع الأغلبية المسيرة للمجلس والتزامه بالتراجع عن المشروع ودعمه جهويا ووطنيا . مضيفا ان هذا المشروع وعلى غرار مشروع الكلية وملف النظافة تقتضي تظافر الجهود ووضع اليد في اليد وتجاوز منطق السياسوي الضيق . كما دعى بمناسبة مناقشة تحيين النقطة الى تعديل صياغة النقطة لتصبح منطقة الأنشطة الاقتصادية بدل المنطقة الصناعية مؤكدا على أهمية المقترح المتعلق بتخفيض المساحة من 77 هكتار إلى 20 هكتار كمرحلة أولى.

زينب السيمو: استهلت تدخلها بان تنزيل هذا المشروع يعتبر انجاز ضخم وهيكلية ويكونها دائما تتراجع على ملفي النهوض بقطاع الصحة واخراج المنطقة الصناعية إلى حيز الوجود خاصة وان هذه النقطة الاخيرة سوف تساهم بشكل فعال في معالجة معضلة البطالة التي تعاني منها المدينة بشكل خطير. مؤكدا بدورها على أهمية تظافر جهود الجميع لإنجاح هذه المهمة مع الدعوة لعقد يوم دراسي في الموضوع لتعميق النقاش بخصوصه وتوفير كافة الضمانات لإنجاحه.

السيد الرئيس : أوضح انه سبق للمجلس ان عقد لقاء دراسي تشاوري مع المجتمع المدني والمتدخلين منذ بداية انطلاق المشروع.

سعيد قزدار : عبر عن شكره العميق للسيد الرئيس الذي يبذل جهودا جبارة لتنزيل المشروع منها بتواصله مع وزارة الصناعة التي عبرت عن موافقتها لدعم المشروع مطالبا بالكشف عن القيمة المالية التي سوف تساهم بها هذه الأخيرة.

زينب السيمو : أوضحت ان مخطط التنمية الجهوية كان قد برمج مساهمة 15 مليار لدعم مشروع المنطقة الصناعية بالقصر الكبير لكن تم التعديل ليتم الاقتصار على 05 مليار مقسمة الى شطرين. علما انه في اجتماع الاخير لمكتب الجهة ابرز عن انفتاح الجهة للزيادة من قيمة الدعم والتي يمكن ان تتجاوز مبلغ 05 مليار المعلن.

سعيد خيرون : أكد الالتزام مجدد بدعم المشروع بعيدا عن اي حسابات سياسية ضيقة وان الجهة منخرطة بكل مسؤولية في ذلك. مضيفا بان هناك اتفاق مع وزارة التجهيز والنقل في هذا الصدد مع الجهة. وهناك اتفاقية مهمة مع وزارة التشغيل تشمل مدينة القصر الكبير. كما ان هناك مشاريع متعددة على المستوى الجهوي لاحداث عدد من مناطق الأنشطة الاقتصادية علما ان الدراسات التي شرع فيها تهم مدينة القصر الكبير ووزان وان مجموع الدعم المالي لهذه المناطق جميعها 56 مليار ومساهمة الجهة 17 مليار وهناك مساهمة وزارة التجارة والصناعة والاقتصاد الرقمي 227 مليون درهم ومساهمة المجالس الإقليمية 28 مليون درهم ومديرية الجماعات المحلية 114 مليون درهم ووكالة تنمية أقاليم الشمال 29 مليون درهم وبالنسبة للجماعات المعنية ملتزمة بتعبئة العقار. وبالتالي المطلوب حاليا تصفية العقار خاصة وان الدراسات قد قطعت أشواطاً مهمة و هناك سيناريوهات للمشروع. كما ينبغي التكامل مع الاكربول الفلاحي بإقليم العرائش قرب زوادة الذي تبلغ مساحته الإجمالية 150 هكتار والشاطر الأول 50 هكتار وتمويله متوفر.

عبد السلام البياتي : أكد أهمية تعبئة العقار ونزع الملكية وتصفية الوعاء العقاري والاستفادة من مبلغ 50 مليون درهم المتوفرة على المستوى الجهوي وبالتالي يجب الإسراع بذلك. كما طالب بالاطلاع على دراسة الجدوى وكل الدراسات المنجزة حتى يمكن تحديد المبلغ الحقيقي للمشروع.

رشيد صبار : أوضح أن دراسة الجدوى قد انتهت من مدة وتمت المصادقة عليها من طرف الوزارة المعنية. مطالبا بضرورة التسريع بباقي الدراسات الكلية للمشروع التي التزمت بها وكالة تنمية إقليم الشمال.

مصطفى الزياخ : أوضح انه من خلال الرسالة الجوابية الموجهة من طرف وزارة الصناعة والتجارة الى السيد الرئيس يتبين ان المشروع قد دخل الى مراحل التنزيل الحقيقية خاصة وان دراسة الجدوى قد انجزت وبالتالي يجب التسريع قدما في انجاز المشروع إنصافا للمدينة

السيد الرئيس : أشار إلى أن الأمر إذا تكرر استقر وبالتالي فان التطرق الى مشروع احداث منطقة الأنشطة الاقتصادية تعنى بالمجال الصناعي بالمدينة قد اتخذت مسارها النهائي والحقيقي. مؤكدا ان العمل على تعبئة التمويل متواصلة من خلال مساهمة مجالس الجهة ب 5 مليار ووزارة التجارة والصناعة والاقتصاد الرقمي ب 4 مليار وكذا مساهمة المجلس الإقليمي بالعرائش المرتقبة بحوالي مليار سنتيم علما ان الدراسة الاولى كشفت ان تهيئة 77 هكتار سوف تقدر ب 23 مليار حتى 27 مليار. السيد الوالي اثناء تفحصه للمشروع أوضح الى انه من الصعوبة توفير التمويل الكامل للمشروع دفعة واحدة وبالتالي اقترح تقسيمه الى عدد من الاشر والانطلاق في الشطر الاول على مساحة تقدر ب 20 هكتار. من اجل ربح الوقت وتجاوز التحديات المطروحة بخصوص تهيئة العقار بكامله خاصة وان بعض البقع الارضية المعنية غير محفوظة.

مضيفا السيد الرئيس الى انه قد تقدم بطلب مؤشر عليه من طرف السيد العامل والباشا الى السيد وزير الداخلية يلتزم فيه ان تتكلف الوزارة المعنية بتمويل عملية شراء البقعة الأرضية وموافقة الوزارة على ذلك. كما تقرر عقد اجتماع مع المكتب الجهوي للاستثمار ووكالة تنمية اقاليم الشمال وباقي الشركاء لتدارس سبل التسريع بتنزيل المشروع. كما تقدم بالشكر الجزيل على تجاوب وزير التجارة والصناعة والاقتصاد الرقمي الذي أكد دعمه للمشروع عبر رسالة رسمية وجهت الى رئاسة المجلس. مضيفاً السيد الرئيس الى ان الجميع سواء على المستوى المحلي والجهوي معاً لانجاح المشروع والتسريع في تنزيله.

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت مع تعديل اسم المشروع ليصبح إحداث منطقة الأنشطة الاقتصادية التي سوف تقام على مساحة 20 هكتار بدل 77 هكتار.

لتصبح صيغة المقرر كما يلي تحيين المقرر عدد 1342/94 المتعلق بالمصادقة على نزع ملكية القطعة الأرضية مساحتها 20 هكتار اللازمة لإحداث منطقة الأنشطة الاقتصادية بالقصر الكبير. فتم التصويت بإجماع الأعضاء الحاضرين.

مقرر عدد 1471/223 بتاريخ: 17 دجنبر 2019

النقطة المتعلقة بتحيين مقرر عدد 1342/94 المتعلق بالمصادقة على نزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لإحداث منطقة صناعية بالقصر الكبير.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في جلسته الوحيدة من الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 17/12/2019

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه

وبعد طرح النقطة المتعلقة بتحيين مقرر عدد 1342/94 المتعلق بالمصادقة على نزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لإحداث منطقة صناعية بالقصر الكبير.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: (28)

عدد الأصوات المعبر عنها: (28)

عدد الأعضاء الموافقين: (28)

وهم السادة: محمد السيمو - حسن الحسنوي - مصطفى الزباخ - عبد السلام البياتي - حسن صيكوك - سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار منير اغلوط - محمد الدامون - محمد المجدوب - عبد الله بوزيد - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - زينب السيمو - أحمد بكور - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار - العزيز الغريايوي - سعيد خيرون - يونس شقور - أحمد اعوايج - مصطفى التمساني - عبد المجيد أمين - أحمد الخطيب سعاد برحمة.

عدد الأعضاء الراضين: لا أحد

عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بتحيين المقرر عدد 1342/94 المتعلق بالمصادقة على نزع ملكية قطعة أرضية مساحتها 20 هكتار اللازمة لإحداث منطقة الأنشطة الاقتصادية بالقصر الكبير.

كاتب المجلس

رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي

محمد السيمو

النقطة الثالثة

الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية وجماعة القصر الكبير والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء باقليم العرائش لانجاز مشروع التطهير السائل بحي بلاد الهواري - حي حمريّة - حي برطلو

في بداية النقطة اعطى السيد الرئيس الكلمة لرئيس لجنة التنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية لتلاوة محضر اللجنة

محمد المجدوب:

بدعوة من رئيس لجنة التنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية ، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة الاستثنائية المقرر عقدها يوم 17 دجنبر 2019 . عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الاثنين 02 دجنبر 2019 على الساعة الثانية بعد الزوال بمقر الجماعة لدراسة النقط المتعلقة ب:

2- تحيين مقرر عدد 1342/94 المتعلق بالمصادقة على نزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لإحداث منطقة صناعية بالقصر الكبير.

3- الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية وجماعة القصر الكبير والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء باقليم العرائش لانجاز مشروع التطهير السائل بحي بلاد الهواري - حي حمريّة - حي برطلو

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة:

- محمد المجدوب : رئيس اللجنة
- سعيد القزدار : عضو اللجنة

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الثلاثاء 03 دجنبر 2019 على الساعة الثانية بعد الزوال بمقر الجماعة ، بحضور كل من السادة أعضاء اللجنة السادة كـ

- محمد المجدوب : رئيس اللجنة

- سعيد القزدار : عضو اللجنة

- حسن الحسنوي : عضو اللجنة

ومن الموظفين السادة :

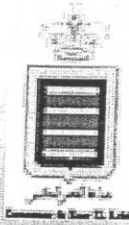
- المختار لشهب : رئيس مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية
- محمد سعيد الزيني : عن مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات

افتتح السيد رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيتهم الدعوة من أجل إغناء الحوار ومناقشة النقط المدرجة بجدول الأعمال. بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة النقطة المتعلقة ب:

3- الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية وجماعة القصر الكبير والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء باقليم العرائش لانجاز مشروع التطهير السائل بحي بلاد الهواري - حي حمريّة - حي برطلو.

حيث أكدت اللجنة على أهمية هذه الاتفاقية التي تندرج في إطار استكمال البنيات التحتية الضرورية وتحسين ظروف عيش الساكنة لاقرار تنمية مجالية مستدامة وكون هذا المشروع الهام يندرج في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة. وكون هذه الاتفاقية تضم كل من وزارة الداخلية وجماعة القصر الكبير والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء باقليم العرائش لانجاز مشروع التطهير السائل بحي بلاد الهواري - حي حمريّة - حي برطلو.

وبعد ان ثمن أعضاء اللجنة مضمون الاتفاقية أوصت المجلس بالمصادقة عليها .
وأنهت اللجنة أشغالها على الساعة الثانية والنصف بعد الزاؤل.



الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء
ونقص السائل لإقليم العرائش



البرنامج الوطني للتطهير السائل و معالجة المياه العادمة

اتفاقية شراكة لإنجاز مشروع التطهير السائل
بجى بلاد الهواري - حمريّة - برطلو بالقصر الكبير

بين :

- وزارة الداخلية.
- الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش.
- جماعة القصر الكبير.

مقدمة:

تعتبر مدينة القصر الكبير موضوع هاته الاتفاقية من بين التجمعات السكنية الهامة بالحوض المائي لجهة طنجة تطوان الحسيمة حيث تبلغ ساكنتها حوالي 126617 ألف نسمة ، وتشكل بذلك مصدرا للنفايات السائلة المنزلية منها والصناعية والتي يصل حجمها السنوي إلى 3 مليون متر مكعب.

ووعيا منها بأهمية تحسين الظروف الصحية لسكان هذه المدن والمراكز موضوع هاته الاتفاقية من جهة والحفاظ على البيئة عموما والموارد المائية خصوصا من جهة أخرى ، برمجت الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش الأشغال الخاصة بشبكة التطهير السائل. ونظرا لما سبق ذكره وبناء على:

- الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

- الظهير الشريف رقم 1.09.02 الصادر في 22 صفر الخير 1430 (18 فبراير 2009) بتنفيذ القانون رقم 45.08 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها.

- الظهير الشريف رقم 1.15.84 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.

- الظهير الشريف رقم 2 - 97 - 176 الصادر في 14 شعبان 1418 (15 دجنبر 1997) في شأن اختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية.

- الظهير الشريف رقم 1.16.113 بتاريخ 06 من ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء .

- الظهير الشريف رقم 1.03.60 بتاريخ 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة.

- القانون رقم 12.99 بمثابة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

- المرسوم رقم 875 - 97 - 2 الصادر بتاريخ 6 شوال 1418 (4 فبراير 1998) المتعلق باستعمال المياه العادمة .

- المرسوم رقم 553 - 04 - 2 الصادر بتاريخ 24 يناير 2005 المتعلق بصب المياه العادمة بالملك العام المائي

- الظهير الشريف رقم 1.03.59 الصادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة.

- البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة الذي انطلق سنة 2006.

و بناء على مداولات المجلس في دورته الاستثنائية بتاريخ 17 دجنبر 2019 مقرر عدد 1472/224 بتاريخ 2019/12/17.

قرار وزير الداخلية رقم : صادر في (.....) ، بالموافقة على المقررات الصادرة عن المجلس البلدي لمدينة القصر الكبير بتاريخ والمتعلقة بنقل تسيير مصلحة التطهير السائل الى الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش وكذا على دفتر التحملات الملحق بها .

تبرم هذه الاتفاقية بين :

- وزارة الداخلية :
- جماعة القصر الكبير
- الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش .

الفصل الأول : أهداف الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد الشروط الإدارية والتقنية والمالية من أجل تمويل وإنجاز مشاريع التطهير السائل في بلاد الهواري - حمريّة- برطلو بمدينة القصر الكبير .

الفصل الثاني : مكونات البرنامج

مكونات البرنامج هي كالتالي:

- ترميم وتقوية قنوات الصرف الصحي .
- تمديد قنوات الصرف الصحي لتغطية المناطق غي المجهزة .
- إنجاز محطتين للضخ .

(انظر البطاقة التقنية في الملحق)

الفصل الثالث : التركيبة المالية ومصادر التمويل :

تقدر التكلفة الإجمالية للمشاريع المبرمجة بمدينة القصر الكبير ب 3 , 18 مليون درهم .

وسيتم تمويل هذا المشروع على الشكل الآتي :

المساهمة بالمليون درهم	2021	2020	الهيئة

11	05	06	وزارة الداخلية - المديرية العامة للجماعات المحلية
7.30	3.30	04	الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش
18, 30	8, 3	10	المجموع

الفصل الرابع : التزامات ومهام الأطراف المشاركة في البرنامج

1. التزامات وزارة الداخلية :

تلتزم وزارة الداخلية بتحويل الاعتمادات الملتزم بها في الاتفاقية إلى جماعة القصر الكبير حسب الجدول المبين أعلاه.

يتم تحويل الاعتمادات الملتزم بها من طرف وزارة الداخلية حسب الجدولة المنصوص عليها في الفصل الثالث وبناء على نسبة تقدم الأشغال معللة بالتقارير المنجزة من طرف الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش.

كما تجدر الإشارة إلى أن مساهمة وزارة الداخلية برسم سنة 2021 ستتم بعد تقديم الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش للتقرير الباني المتعلق بتشطيب الأشغال وكذا الكشف النهائي للأشغال .

2. التزامات الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش :

- تلتزم الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش بمايلي :

. توفير الاعتمادات المالية من أجل إنجاز المشاريع المبرمجة.

. تهيئ الملفات والدراسات المتعلقة بالمشاريع وكناش التحملات الخاصة بالصفقات (دفتر الشروط الخاصة الخ) وكذا اقتناء الأراضي اللازمة لإنجاز المشاريع .

. إعلان وإبرام الصفقات اللازمة لتنفيذ المشاريع المسطرة في الفصل الثاني.

. إعطاء الأمر بالشروع في إنجاز الأشغال المبينة في الفصل الثاني من الاتفاقية.

. التوقيع على حسابات الأداءات .

- التتبع التقني لسير الأشغال مع موافاة كل من الأطراف المشاركة بالتقارير الخاصة بإنجاز الأشغال المبرمجة ودعوتهم للحضور في تسليم الأشغال .

. تسليم الأشغال بعد نهايتها .

. استغلال وتسيير وسيانة المنشآت المنجزة .

3. التزامات جماعة القصر الكبير

تلتزم جماعة القصر الكبير بما يلي :

أ - تحويل المبالغ الواردة من طرف وزارة الداخلية الى الجماعة في الأجل المحددة إلى حساب الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش المفتوح بالخزينة الجهوية بالعرائش تحت رقم 695 240 461 510 073 310 151 830

ب - الحضور في عملية فتح الأظرفة الخاصة بطلبات عروض الأثمان المرتبطة بالمشاريع المبرمجة

ج - الحضور في تسليم الأشكال بعد توصلها بجميع التقارير الخاصة بها .

د - الإشراف بمعية الوكالة على انجاز المشروع.

الفصل الخامس : آجال إنجاز الأشغال.

تنجز الأشغال موضوع هذه الاتفاقية في الفترة الممتدة بين 2020 - 2021

الفصل السادس : لجنة التتبع

تتكون لجنة التتبع برئاسة السيد عامل إقليم العرائش من ممثلي :

. وزارة الداخلية :

. ممثل عمالة إقليم العرائش :

. جماعة القصر الكبير :

. الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش :

وتجتمع هذه اللجنة كل ثلاثة أشهر لدراسة مدى تقدم وسير الأشغال.

ويعهد إلى هذه اللجنة الإشراف على تتبع وتقييم سير تنفيذ العمليات المبرمجة في إطار المشروع ويمكن للرئيس أن يستدعي أشخاص آخرون حسب ما يقتضيه المشروع من خبرة لحضور أشغال هذه اللجنة.

وتقوم اللجنة في كل اجتماع بفحص التقرير المقدم من طرف صاحب المشروع الذي يوضح فيه تقدم الأشغال والبرمجة المالية والزمنية للمشروع ومعايير الانتقاء والنتائج الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المتوخاة.

وترسل تقارير هذه الاجتماعات إلى المديرية العامة للجماعات المحلية - مديرية الماء والتطهير وتجتمع هذه اللجنة بصفة منتظمة على الأقل مرة واحدة كل ثلاثة أشهر.

الفصل السابع : مواكبة الأشغال :

تقوم الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش لإعداد تقرير متعلق بسير وتقدم الأشغال وكذا مصدر تمويلها وإرساله إلى وزارة الداخلية / مديرية الماء والتطهير وذلك كل 3 أشهر ويتضمن هذا التقرير حالة :

- تقدم الدراسات التقنية والمالية :
- تقدم وتوفير الاعتمادات المالية من أجل إنجاز المشاريع :
- تقدم تهيئة الملفات والدراسات المتعلقة بالمشاريع وكناش التحملات الخاصة بالصفقات (دفتر الشروط الخاصة إلخ). وكذا اقتناء الأراضي اللازمة لإنجاز المشاريع.
- تقدم الصفقات اللازمة لتنفيذ المشاريع المسطرة في الفصل الثاني :
- تقدم إنجاز الأشغال المبرمجة التقنية والمالية :
- التسليم المؤقت والنهائي للأشغال والكشف النهائي للأشغال.
- جميع الوثائق المتعلقة بالمشروع والتي تعتبر ضرورية من قبل لجنة متابعة البرنامج الوطني للتطهير السائل.

الفصل الثامن : مدة الاتفاقية :

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول خلال المدة الضرورية لإنجاز البرنامج ، ويجب على الأطراف المتعاقدة تنفيذ التزاماتها المحددة بمقتضى هذه الاتفاقية.

الفصل التاسع : النزاعات :

في حالة تعذر التوصل إلى حل توافقي بين الأطراف المتعاقدة بشأن الخلافات التي قد تنشأ عند تنفيذ هذا البرنامج ، يتم اللجوء إلى تحكيم السلطات الوصية وفي حالة تعذر هذه الأخيرة يعرض هذا النزاع على أنظار المحكمة الإدارية .

الفصل العاشر : صلاحية الاتفاقية :

تدخل هذه الاتفاقية حيز التطبيق بعد توقيعها من قبل الأطراف المتعاقدة والمصادقة عليها من طرف سلطات الوصاية .

البرنامج الوطني للتطوير السائل و معالجة المياه العادمة

اتفاقية شراكة لإيجاز برنامج مشاريع

التطوير السائل بالتصميم الكبير

السيد مدير العام الوكالة المستقلة الجهوية

لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش



رئيس المجلس الإداري للوكالة المستقلة الجهوية

لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش

عادل إقليم العرائش

السيد وزير الداخلية

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات

سعيد خيرون : تسائل بخصوص مقتضيات المادة 3 من الاتفاقية التي تشير الى ان الجماعة تلتزم بتحويل المبالغ الواردة من طرف وزارة الداخلية الى الجماعة في الاجال المحددة الى حساب الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء باقليم العرائش. طالبا بالكشف عن أسباب تلقي الجماعة المبالغ المالية من وزارة الداخلية ثم بعد ذلك تحول الى حساب الوكالة

سعيد قزدار : أوضح ان ينبغي التسريع لمعالجة هذه الوضعية لانه لا يقبل ان توجد لحد الان احياء بدون خدمات الصرف الصحي. ومن جهة اخرى ينبغي الانتباه الى ان شبكة التطهير المنجزة حاليا تصب في قناة واحدة وبالتالي ينبغي الانتباه لهذه الملاحظة التقنية. وخلق قناة اضافية لتخفيف الضغط على القناة الرئيسية للمدينة الخاصة بالصرف الصحي.

عبد السلام البياتي : طالب بأن يشمل مشروع التطهير السائل جميع الأحياء الخاضعة لإعادة الهيكلة

محمد الزهري : تقدم بالشكر الجزيل للسيد الرئيس على مجهوداته القيمة لتوفير خدمات التطهير السائل لعدد من الأحياء التي عانت سنوات طويلة من انعدام هذه الخدمات الأساسية التي تساهم في تحسين شروط عيش الساكنة. مطالبا بتسريع الأشغال بهذا الورش الهام.

الهام ركع : سجلت في بداية تدخلها بان هناك مجهودات قيمة بذلت لكن يجب التسريع بعدد من الأوراش خاصة وان بعض المناطق تعاني. كما يجب تهيئة بعض شبكات التطهير السائل. ومن جهة أخرى هناك مشكل الطريق التي أصبحت في وضعية كارثية وينبغي التدخل العاجل لاصلاحها

مصطفى الزباخ : سجل بدوره انه من غير المقبول و في الوقت الراهن مع زمن الالفية الثالثة عدم التوفر على خدمات التطهير السائل الكافية. وكان حريا بالمجالس السابقة القيام بذلك حتى يمكننا اليوم استثمار المبالغ المالية التي تخصص لتهيئة الواد الحار ان تستثمر في مجالات تنموية أخرى. مطالبا بالتسريع بتنزيل المشروع للتخفيف من معاناة ساكنة هذه الأحياء التي تشملها الاتفاقية المدرجة في جدول أعمال الدورة.

رشيد صبار : استهل تدخله بالتذكير بان المجلس الحالي تحمل ارث ثقيلا يتمثل في عدم توفر البنية التحتية والخدمات الأساسية لعدد من الأحياء. مقدما شكره العميق للرئيس على مجهوداته القيمة في هذا الصدد وباقي المتدخلين. ويكون ساكنة هذه الأحياء أولاد أحمد بلاد الصرصري حمريّة برطلو يستحقون كل العناية وتوفير الشروط الضرورية للعيش في كرامة وتوفير شبكات التطهير السائل وباقي الخدمات الأساسية.

السيد الرئيس : بدوره اشار الى ان المجلس ورث وضعية صعبة تتعلق بانعدام البنية التحتية بعدد من الأحياء بالمدينة بما فيها وضعية الطرق المتدهورة بها. لكن هناك مجهودات متواصلة تبذل اليوم لمواجهة ذلك والقيام بالاصلاحات الضرورية. وبخصوص التساؤل الذي تقدم به المستشار سعيد خيرون أوضح السيد الرئيس ان المبالغ تحول من وزارة الداخلية الى حساب المجلس الجماعي وهذا الاخير يحولها لفائدة الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل باعتبار ان المجلس هو من ترفع لفائدة المشروع وطالب بالقيام بتلك الأشغال وتمت المصادقة على الاتفاقية داخل المجلس وبالتالي فهذا الخير يتحمل مسؤوليته في الجانب الذي يختص به علما ان الوكالة تقوم بالجوانب الأخرى الواردة في الاتفاقية. واليوم سوف تستفيد ساكنة حي بلاد الهواري - حي حمريّة - حي برطلو انصافا لهم واسوة بباقي احياء المدينة من اجل توفير الخدمات الضرورية لهم. مع تقديم الشكر الجزيل لوزير

الداخلية الذي استجاب بكل سرعة وتلقائية مع مطالبنا في الموضوع. مشيراً كذلك ان هناك مشاريع أخرى وتمويل آخر استهدف باقي الأحياء التي تشملها عملية إعادة الهيكلة كحي زوبيدة والأحياء المجاورة لها.

احمد الخاطب : أوضح انه بالنسبة للأحياء التي انضمت مؤخراً للمدار الحضري ومنها حي اولاد احميد وبلاد الصرصري ينبغي بالفعل تمكينها من كافة البنيات الأساسية ولكن من دون التبخيس بالمجهودات التي قامت بها المجالس السابقة علماً ان المشاريع المنجزة حالياً بالواد الحار تدرج في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل وتنفيذاً للمشاريع المدرجة كذلك في إطار دفتر التحملات المتعلقة بتفويت قطاع التطهير السائل للوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل وبالتالي فوزارة الداخلية ملزمة بتمويل هذه المشاريع. كما أننا نطالب بانجاز مشروع محطة معالجة المياه العادمة.

رشيد صبار : اشار انه للذاكرة والتاريخ فان الجميع يعلم ان مجموعة من الأحياء ببلاد زوبيدة اولاد احميد برطلو بلاد الصرصري حمريّة بلاد الهواري انضمت للمدار الحضري منذ 2009 وإلى 2015 لم تستفد من التهيئة علماً ان السيد الرئيس الحالي قام بالترافع لدى وزارة الداخلية لتمكين هذه الأحياء من ضمان حقوقها للعيش في كرامة وبالتالي فنحن نشمّن المجهودات القيمة والهامة التي قام بها السيد الرئيس بكل موضوعية

محمد الزهري : اشار الى ان الأحياء الهامشية كحي اولاد احميد وبلاد الصرصري وغيرها لم تتم الاستجابة لمطالبها من طرف المجلس السابق وهذا معطى يعرفه الجميع

الهام ركع : بدورها اوضحت ان حي اولاد احميد عانى وضعية صعبة وان الواد الحار كان يقذف به بين المنازل ووسط الساكنة. وحالياً هناك مجهودات هامة لكننا نطالب بمواصلة العمل في انتظار الحل النهائي. والاستجابة لجميع انتظارات الساكنة.

احمد الخاطب : طالب بالحديث بكل موضوعية واعتبرا ان هناك تراكم مشيراً الى مشروع الربط بالماء والكهرباء الذي أنجزه المجلس السابق بتعاون مع السلطات لفائدة تلك الأحياء اضافة الى المبادرات المتعلقة بالواد الحار والإنارة والتبليط. علماً ان هذه الأحياء التي انضمت للمدار الحضري تحتاج للدعم ونحن نشمّن كل المجهودات المبذولة ونطالب بتسريع الأشغال وتجويدها.

عبد المجيد أمين : أوضح انه يجب الحديث بكل موضوعية وانه من واجبات المجلس القيام بمهامه علماً انه سابقاً كانت هناك أحياء وسط المدينة تعاني من تدهور خدمات التطهير السائل علاوة على مشكل الفيضانات وهناك مجهودات جبارة بذلت داخل المدينة وفي محيطها ويجب الإنصاف لأنه في ضل الخصاص الذي كانت تعاني منه المدينة سوف تضل مجموعة من التحديات مطروحة علماً ان تلك الأحياء كانت محرومة من خدمات الماء الصالح للشرب وكانت تلك الخدمات أولوية في ذاك الوقت ونحن ندعم كل المجهودات ويجب من باب الإنصاف الاعتراف بكل التراكمات المنجزة للجميع حريص على النهوض بكل احياء المدينة.

حسن الحسنوي : عبر عن سعادته بكون هذه الاشغال التي سوف تهم هذه الأحياء بمنطقة اولاد احميد ستكون مناسبة لاستكمال تهيئة كل الأحياء بالمدينة على مستوى الخدمات الأساسية وخاصة التطهير السائل علماً وان هذه الأحياء كانت تعاني وتندعم فيها خدمات ضرورية. واليوم يجب على الجميع ان ينوه بالمجهودات التي بذلت من طرف المجلس الحالي برئاسة السيد الرئيس الحالي الذي قام بمجهودات مهمة وترافع لدى الجهات المركزية بخصوص القيام بهذه الإصلاحات لفائدة ساكنة هذه الأحياء على غرار ساكنة باقي الأحياء الأخرى كحي بوشويكة وزوبيدة. كما اضاف المتدخل ان تدعيم البنية التحتية بهذه الأحياء ساهم في استثبات الامن وتمكين رجال الأمن بالقيام

بواجباتهم في التنقل لتلك الاحياء بكل فعالية . علما ان المبالغ التي رصدت لهذه الإصلاحات مهمة تطلبت مجهودات جبارة من طرف السيد الرئيس بخصوص ترافعه لدى وزارة الداخلية .وعلينا ان نكون سعداء بهذه الانجازات المهمة التي وصلت الى اخر نقطة بالمدينة

سعيد قزدار : بدوره نوه بالمجهودات التي بذلها السيد الرئيس من اجل القيام بالإصلاحات التي عرفتتها الاحياء الهامشية ومنها منطقة اولاد احميد خاصة وان المجلس السابق لم يقيم بالإصلاحات المطلوبة .مثمنا ترافع الرئيس على تلك الاحياء والحرص على إنصاف كافة أحياء المدينة

رشيد صبار : أكد شكره لمجهودات السيد الرئيس وترافعه المتواصل لدى الإدارة المركزية لتوفير مبالغ مالية مهمة لفائدة تهيئة الأحياء الهامشية خاصة وان إمكانيات الجماعة ضعيفة جدا وتسعى فقط لتدبير النفقات الإجبارية المتعلقة بأجور الموظفين وباقي نفقات التسيير الضرورية .وما تم انجازه من طرف المجلس السابق بخصوص بعض الإصلاحات يندرج ضمن الواجب . في حين ما تم انجازه حاليا مهم ويجب الاعتراف بأهميته خاصة مع حجم المبالغ الكبيرة التي رصدت لهذه المشاريع الضخمة . ولو تم القيام بذلك في الفترة السابقة لرصدت المبالغ الحالية في استثمارات تنموية أخرى مثل تمويل المنطقة الصناعية وغيره.

احمد بكور : أبرز انه لا ينبغي تبخيس عمل المجالس السابقة .لكن ينبغي الاعتراف كذلك انه في عهد المجلس الحالي هناك قفزة نوعية ومشاريع كبرى على المستوى البنية التحتية وعلى المستوى الاقتصادي والرياضي والثقافي .داعيا الى تظافر جهود الجميع من اجل جلب المزيد من المشاريع لفائدة المدينة .مقدما شكره للمجهودات القيمة التي قام بها الرئيس الحالي في الترافع على المدينة مشيرا الى انجاز احداث الكلية متعددة التخصصات التي تعتبر احدى الانجازات الهيكلية لهذا المجلس .كما دعى الى مواصلة الجهد من اجل تدعيم المستشفى الجديد الذي يعتبر بمواصفات متقدمة لكن على وزارة الصحة ان تتحمل مسؤوليتها في توفير كافة المستلزمات المطلوبة حتى يؤدي دوره في أحسن الظروف .

السيد الرئيس : تفاعلا مع موضوع الصحة أوضح السيد الرئيس انه في أخر اجتماع مع وزارة الصحة التزمت هذه الأخيرة أخلاقيا بتخصيص الحصص الأولى من الأطباء والممرضين لفائدة مستشفى القصر الكبير . كما انه من المنتظر عقد اتفاقية تجمع وزارة الصحة مع المجلس الإقليمي لدعم القطاع الصحي .وبالرجوع الى المجهودات المبذولة لفائدة حي اولاد احميد تمت الاشارة الى مشروع احداث مركز صحي .علاوة على تقريب الادارة الى المواطن احداث مكتب الحالة المدنية ومكتب المصادقة علاوة على إحداث ملحقة إدارية هناك .وكذا تدعيم المجال التجاري تهيئة سوق الجملة المجزرة الجديدة ومجزرة الدجاج وسوق السمك تهيئة سوق الحبوب وسوق الماشية ..وتهيئة الطرق هناك وكذا المرافق الرياضية واحداث ثانوية تقنية بالمدينة بجوار مدرسة الزرقطوني.

كما اكد السيد الرئيس التزامه بمواصلة دعم حي اولاد احميد وكذا حي السلام في اطار انصاف الاحياء الهامشية .مسجلا ان المجلس السابق قد أخطأ بموافقته على رفع تكاليف الربط بشبكة الواد الحار في اطار عملية الربط الجماعي ما الحق الضرر بالمواطن جراء غلاء الكلفة المالية . كما اشار الى اثني عشر حيا برطلو حميرية اولاد احميد بلاد الهواري بلاد الصرصري عزيز الرفاعي محفر حزان غرسة شاوش زبيدة بقوش بنحدو المزروية قد تمت إعادة هيكلتها وتمكينها من وثائق التعمير وضمان حقوق الساكنة كاملة

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فتمت المصادقة عليها باجماع الأعضاء الحاضرين

مقرر عدد 1472/224 بتاريخ: 17 دجنبر 2019

الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية وجماعة القصر الكبير والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء باقليم العرائش لانجاز مشروع التطهير السائل بحي

بلاد الهواري - حي حمريّة - حي برطلو

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في جلسته الوحيدة من الدورة الاستثنائية المنعقدة

بتاريخ 17 / 12 / 2019

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه

وبعد طرح النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية وجماعة القصر الكبير والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء باقليم العرائش لانجاز مشروع التطهير السائل بحي بلاد الهواري - حي حمريّة - حي برطلو

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: (20)

عدد الأصوات المعبر عنها: (20)

عدد الأعضاء الموافقين: (20)

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - مصطفى الزياخ - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار منير اغلو طت - محمد الدامون - عبد الله بوزيد - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - أحمد بكور - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار - العزيز الغريايوي - يونس شقور - مصطفى التمساني - عبد المجيد امين - أحمد الخاطب

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء الممتنعين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية وجماعة القصر الكبير والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء باقليم العرائش لانجاز مشروع التطهير السائل بحي بلاد الهواري - حي حمريّة - حي برطلو

كاتب المجلس

رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي

محمد السيمو

النقطة الرابعة :

تحيين المقرر عدد 1360/112 بتاريخ 7 فبراير 2018 المتعلق بالمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين الجماعة والمنظمة العلوية لرعاية المكفوفين بالمغرب لإعادة بناء المركز الاجتماعي والتربوي بالقصر الكبير

الرئيس:

استهل السيد الرئيس حديثه عن شريحة طالها النسيان ألا وهي فئة المكفوفين المتواجدة بجوار ضريح مولاي علي بوغالب.

وبالمناسبة شكر المجلس الجماعي بكل مكوناته على الاهتمام والعناية البالغين التي أظهرها تجاه هذه الفئة من المجتمع بقصد الارتقاء بها ودعمها، رغم أن الأمر يتعلق بجهات أخرى معنية بهذا القطاع هي التي من واجبها إيلاء العناية اللازمة لهؤلاء المعاقين سيما وأن هناك وزارة مسؤولة عن هذا القطاع.

استرسل السيد الرئيس قائلا بأنه بعد البحث عن الحلول الكفيلة حيث تقدم في هذا الصدد بالشكر الجزيل للسيد عامل إقليم العرائش بصفته رئيس المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكذلك السيد الباشا مشكورا ومذكرا بأنه قد اجتمعت اللجنة واتخذت من بين التوصيات الأولية لها إعادة بناء مقر مركز المكفوفين لما له من آثار أساسية، الأولى هي إنصاف هذه الشريحة التي تترأس جمعيتها وطنيا إحدى الأميرات، والثانية هي أن ضريح مولاي علي بوغالب يعرف الآن عملية إصلاح وترميم شاملة حيث سيتضمن إعادة بناء مركز خاص بالمكفوفين وذلك في حلة جيدة تستجيب وانتظارت هذه الشريحة المهمة من المجتمع يأتي ذلك انسجاما مع هذه الاتفاقية التي تتضمن شركاء ومساهمين كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي سوف تتولى إعادة بناء المركز والمجلس الجماعي الذي سيقوم بإعداد الدراسات وهناك أطراف معنية عملت على توفير العقار وكذلك وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة التي سوف تقوم بتجهيز المقر.

بعد ذلك أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد محمد المجدوب رئيس لجنة التنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية لقراءة المحضر.

محمد المجدوب :

محضر لجنة التنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية

بدعوة من رئيس لجنة التنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية ، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة الاستثنائية المقرر عقدها يوم 17 دجنبر 2019 . عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الاثنين 09 دجنبر 2019 على الساعة الواحدة زوالا بمقر الجماعة لدراسة النقطة المتعلقة بـ:

4- تحيين المقرر عدد 1360/112 بتاريخ 7 فبراير 2018 المتعلق بالمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين الجماعة والمنظمة العلوية لرعاية المكفوفين بالمغرب لإعادة بناء المركز الاجتماعي والتربوي بالقصر الكبير.

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السيدين:

- محمد المجدوب : رئيس اللجنة
- سعيد القزدار : عضو اللجنة

• حسن الحسناوي: عضو اللجنة

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الثلاثاء 10 دجنبر 2019 على الساعة الواحدة زوالا بمقر الجماعة، بحضور كل من السادة اعضاء اللجنة :

• محمد المجذوب : رئيس اللجنة

• سعيد القزدار : عضو اللجنة

• حسن الحسناوي : عضو اللجنة

ومن الموظفين السادة :

• يوسف التطواني : رئيس مصلحة شؤون المجلس التواصل والمعلومات

افتتح السيد رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيةهم الدعوة من أجل إغناء الحوار ومناقشة النقطة المدرجة بجدول الأعمال. والمتعلقة ب:

4. تحيين المقرر عدد 1360/112 بتاريخ 7 فبراير 2018 المتعلق بالمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين الجماعة و المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين بالمغرب لإعادة بناء المركز الاجتماعي و التربوي بالقصر الكبير.

رئيس اللجنة أشار إلى انه في إطار متابعة المجلس لتنزيل المشاريع المبرمجة في اطار برنامج عمل الجماعة والحرص على بلورة الحلول المناسبة بالتسريع بالتنفيذ , تقرر تحيين المقرر المدرج في جدول الأعمال من خلال إدخال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كشريك في انجاز المشروع ملتزم بتمويل عملية البناء والتعاون الوطني ملتزم بتجهيز المركز .

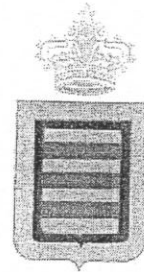
أعضاء اللجنة أكدوا بدورهم على أهمية هذه النقطة التي تندرج ضمن برنامج عمل الجماعة في المحور الاجتماعي بتكلفة 3 مليون درهم والسعي لإيجاد حلول مناسبة لتنزيل هذا المشروع الهام للنهوض بوضعية بعض الفئات الهشة بالمدينة خاصة فئة المكفوفين عبر إعادة بناء المركز الاجتماعي والتربوي للمنظمة العلوية لرعاية المكفوفين. خاصة وان المدينة مازالت تعاني من الخصاص على مستوى البنية التحتية والمنشآت الاجتماعية التي تدخل ضمن هذا المجال .وبالتالي فان تحيين الاتفاقية يدخل ضمن بلورة حلول مناسبة للتسريع بتنزيل المشروع وإيجاد شركاء جدد لمواجهة تحدي توفير التمويل الضروري عبر ادراج المشروع ضمن المشاريع الممولة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. على ان يتم تجهيز المقر من طرف التعاون الوطني بما يحقق الأهداف النبيلة للمشروع

وفي الأخير ثمنت اللجنة التحيين المقترح وأوصت بالمصادقة على النقطة المدرجة

وأنتهت اللجنة أشغالها على الساعة الواحدة والنصف زوالا



المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
Initiative Nationale pour le Développement Humain

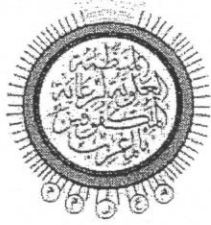


اتفاقية شراكة من أجل:

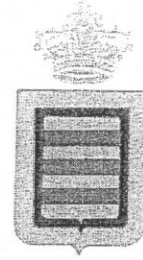
بناء و تجهيز مركز التكافل الاجتماعي والتربوي
لفائدة المكفوفين وضعاف البصر

بين

- 1- المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير
- 2- المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين بالمغرب
- 3- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية



المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
Initiative Nationale pour le Développement Humain



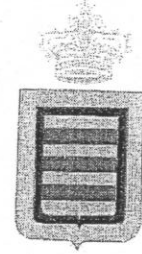
- الديباجة -

- استرشادا بالتوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الداعية إلى ترسيخ الشراكات الفاعلة بين الدولة والجماعات مع التسيج الجمعي.
- واعتبارا للرعاية الخاصة التي يوليها جلالة الملك نصره الله لفئة المعاقين على مختلف مستوياتهم وإعاقتهم.
- ونظرا للدور الذي تضطلع به الجمعيات وفعاليات المجتمع المدني في دعم وتفعيل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلدنا.
- واستنادا إلى أحكام الظهير الشريف رقم 206 02 - 1 الصادر في 12 من جمادى الأولى 1423 (23 يوليوز 2002) بتنفيذ القانون رقم 75.00 المغير والمتمم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.58376 الصادر في جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958) بتنظيم حق تأسيس الجمعيات ولاسيما الفصل السادس منه.
- وعملا بدورية السيد الوزير الأول رقم 2003/7 بتاريخ 27 يونيو 2003 الرامية إلى ضبط وتنظيم الشراكة بين القطاعات الحكومية والجماعات المحلية
- و بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- وبناء على المرسوم رقم 2 - 05 - 1016 الصادر بتاريخ 12 جمادى الثانية 1426 الموافق لـ 19 يوليوز 2005 المحدث للحساب الخصوصي المسمى صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
- وبناء على المرسوم رقم 2 - 05 - 1017 الصادر بتاريخ 12 جمادى الثانية 1426 الموافق لـ 19 يوليوز 2005 المتعلق بمساطر تنفيذ النفقات المدرجة في إطار الحساب الخصوصي لصندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
- بناء على التعمير رقم 1.15.84 الصادر في 20 من رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بالعمالات والإجراءات.
- واعتبارا للإرادة المشتركة المعبر عنها من لدن المجلس البلدي لمدينة القصر الكبير والمنظمة العلوية لرعاية المكفوفين بالمغرب الرامية إلى توحيد الجهود من أجل العمل سويا على تلبية حاجات وتطلعات الأشخاص في وضعية إعاقة بصرية في المجال الاجتماعي والتربوي، فإن المجلس البلدي لمدينة القصر الكبير المشار إليه في هذه الاتفاقية بـ «المجلس» من جهة والمنظمة العلوية لرعاية المكفوفين بالمغرب المشار إليها في هذه الاتفاقية بـ «المنظمة» .
- وبناء على مداونات المجلس الجماعي في إطار دورته (مقرر عدد .)

تم الاتفاق على ما يلي :



المبادرة الوطنية للتنمية البشرية Initiative Nationale pour le Développement Humain



الباب الأول - مقتضيات عامة

المادة 1: موضوع الشراكة

تهدف هذه الاتفاقية إلى دعم مجهودات المنظمة في مجال تأمين الخدمات الاجتماعية والتربوية للأشخاص في وضعية إعاقة بصرية بالقصر الكبير.

المادة 2: موضوع الاتفاقية

ترمي هذه الاتفاقية إلى تأمين الخدمات الاجتماعية والتربوية للمكفوفين وضعاف البصر بمدينة القصر الكبير وذلك من خلال إعادة بناء المركز الاجتماعي والتربوي بالمدينة حسب برنامج يستجيب لحاجيات الاشتغال مع هذه الشريحة.

المادة 3: أهداف اتفاقية الشراكة

إن الأهداف المتوخاة من هذه الاتفاقية تتجلى في خلق تعاون هادف بين الأطراف المتعاقدة من أجل إعادة هيكلة وبناء و تجهيز المركز الاجتماعي التربوي بالمدينة ليصبح قابلاً لاستقبال المكفوفين وضعاف البصر وتطبيق البرامج المسطرة الهادفة لإدماجهم في المجتمع.

الباب الثاني - التزامات الأطراف

المادة 4: التزامات المجلس

- إعداد الدراسات المعمارية للمشروع وفق برنامج البناء المعد من طرف المنظمة مع إمكانية الحفاظ على الهندسة المعمارية الحالية اعتباراً لتاريخها حيث تعتبر من النماذج القديمة بهذه المدينة
- إعداد الدراسات التقنية الخاصة بالمشروع

المادة 5: التزامات المنظمة

- تصفية العقار الذي سيقام عليه المشروع.
- إعداد برنامج مكونات المركز الاجتماعي التربوي وما يمكن أن يحتوي عليه من قاعات وأقسام ومرافق.
- التأطير و التتبع للبرامج الاجتماعية، التربوية و الثقافية التي ستنظم به.



المادة 6 : التزامات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تلتزم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتمويل مشروع إعادة بناء مقر المركز الاجتماعي التربوي الخاص بالمكفوفين و ضعاف البصر .

الباب الثالث - المتبع والتقييم

المادة 7 : لجنة المتبع

تحدث بمقتضى هذه الاتفاقية لجنة مكونة من ممثلي المجلس والمنظمة و المبادرة تكلف بالمتبع لجميع مراحل إنجاز هذا المشروع ومستوى تنفيذ البرنامج والتزام الأطراف بمقتضيات هذه الاتفاقية وتقييم الانجازات من خلال مختلف الوثائق والتقارير والبيانات المحددة.

المادة 8 : التقارير الدورية

تعد المنظمة كل ثلاثة أشهر تقريرا عن تقدم الأشغال يرفع إلى اللجنة المشتركة المحدثة لهذا الغرض.

المادة 9 : مراجعة اتفاقية الشراكة

يمكن أن تصبح هذه الاتفاقية موضوعا للمراجعة يطلب من أحد الأطراف الموقعين عليها، وكل تعديل لهذه الاتفاقية يكون موضوع اتفاق جديد يوقعه الطرفان.

حرر بالقصر الكبير في :

التوقيعات

عن المنظمة العلوية لرعاية
المكفوفين بالمغرب

تأشيرة السيد عامل إقليم العرائش

رئيس مجلس جماعة القصر الكبير



السيد عامل إقليم العرائش
رئيس اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات

عبد المجيد أمين :

انطلق من كون أن هذه الاتفاقية ليست هي بالاتفاقية الأولى التي صادفتها بعض الاشكالات المرتبطة بخصوصية المنظمة والإشراف عليها وثانيا بالعقار الذي سوف تقوم عليه، وبالتالي طالب بتحسين هذه الاتفاقية لا سميا ونحن لا نعرف هل هناك اتفاق مسبق مع المنظمة العلوية للمكفوفين حيث لا نجد توقيعها على هذه الاتفاقية كما تسأل عن امكانية توقيعها فيما بعد.

و فيما يخص التزامات المجلس داخل الاتفاقية أشار إلى وجود مصطلح (مع إمكانية الحفاظ على الهندسة المعمارية) وبالتالي طالب بإدخال مصطلح (مع ضرورة الحفاظ على الهندسة المعمارية) الأصلية تمييزا لهذا المرفق الذي يجاور ضريح مولاي علي بوغالب وذلك حفاظا على

التراث المعماري للمدينة. كما تسأل عن مصدر هذا العقار وهل قام المجلس بالبحث عن مالكيه ولمن تعود ملكيته حتى تكون للاتفاقية مصداقية وحتى تعرف نجاحا في تنزيلها ، وفي الأخير ثمن هذه المبادرة التي اعتبرها بالقيمة كونها تهتم بهذه الشريحة الانسانية.

يونس شقور :

تسأل في معرض كلمته عن هذا التحيين الذي بصدد دراسته من طرف المجلس كما تسأل عن مآل الاتفاقية القديمة مضيفا هل أن العقار غير متوفر أو هل أن الوقت غير مناسب لتفعيل الاتفاقية.

سعيد بوفنار :

في بداية تدخله طالب العضو بزيادة الاهتمام بهذه الشريحة من المجتمع ورفع المعاناة عنها والعمل على إدماجها داخل النسيج المجتمعي، كما أوضح أنه لا يخفى على أحد أن فئة المكفوفين هي أكثر عرضة للأمراض النفسية، وبالتالي طالب بالاعتناء بها اعتبارا للجانب الإنساني ، سيما وأن من بينهم حافظي كتاب الله ومنهم شعراء وكتاب ورياضيين.

وبذات المناسبة، ثمن السيد العضو مبادرات ومجهودات المجلس لانفتاحه على هذه الشريحة ، وبالتالي طالب بتعجيل تنزيل المشاريع التي تهتم هذه الفئة من المجتمع التي تعاني الضعف حيث إنها في أمس الحاجة إلى دعم وتواصل أكثر ، ومن خلالها طالب بإيلاء عناية خاصة لكل الفئات المعوزة وخاصة أسر الفئات التي تعاني من إعاقة.

فاطمة شعوان :

انطلقت في كلمتها من تبيين المبادرات الاجتماعية والتربوية التي تلبى حاجيات الأشخاص من ذوي الإعاقات المستديمة.

وقد أشارت السيدة العضوة إلى أن هناك أشخاصا ينتمون إلى هذه الفئة التي تعاني الإعاقة يتوجهون إلى مدينة الرباط أو تطوان لقضاء مآربهم فيما أنهم ينتمون إلى فئات اجتماعية هشة، ذلك ما يكبدهم متاعب ونفقات إضافية. فبناء هذا المركز وإعادة تأهيله سيخفف لا محالة عبء هذه الفئة التي تعاني في صمت.

كما توجهت بالشكر إلى كل المتدخلين والمساهمين في الارتقاء بهذا المجال، مطالبة رئاسة المجلس في التفكير مليا في تنزيل مشاريع مؤسساتية ذات طابع اجتماعي، كمؤسسات احتضان وإعادة إدماج المدمنين، سيما وأن المدينة مؤخرا أصبحت تعاني من تفاقم هذه الظاهرة.

كما طالبت الجهات المعنية بالتسريع من أجل إحداث مركز احتضان الأطفال المتخلى عنهم، مختتمة مداخلتها بالشكر لرئاسة المجلس على كل المبادرات الداعمة لهذه الفئات المستضعفة.

أحمد الخاطب:

ثم السيد العضو كل المداخلات الأنفة التي صبت في هذا المضمار حيث أشار إلى ضرورة التفكير جديا في هذه الشريحة من المجتمع خاصة من الجانب الاجتماعي الذي يبقى حجر الزاوية.

وفي صلب مداخلته طالب بخلق شراكات وإبرام اتفاقيات مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ووزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة وكذلك بإشراك المجتمع المدني ذلك من أجل العمل على التخفيف من أعباء وأتعاب أسر فئات من ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما طالب بتنزيل هذه الاتفاقية لترى النور في أقرب الآجال، كما طالب بتجاوز كل الإكراهات التي عطلت مسار الاتفاقية القديمة كمشكل العقار وطبيعة المنظمة ذاتها.

رشيد صبار:

أشار في مقدمة تدخله على أن تنزيل هذه الاتفاقية هو تنفيذ للشق الاجتماعي لبرنامج عمل الجماعة والذي يعتبر شقا مهما وأساسيا.

وبالمناسبة تقدم السيد كاتب المجلس بالشكر لمؤسسة محمد الخامس للتضامن التي خصصت ثلاث مشاريع بنيوية لمدينة القصر الكبير:

- مشروع يعنى بمعالجة الإدمان.
- مشروع يهتم بالمرأة المعنفة.
- مشروع خاص بدار المسنين.

كما تقدم بالشكر لكل القطاعات المتدخلة في إعادة بناء مقر المنظمة العلوية للمكفوفين:

- سمو الأميرة رئيسة المنظمة العلوية للمكفوفين بالمغرب
- السيد رئيس المجلس الجماعي لترافعه وإحاحه من أجل إخراج هذه الاتفاقية لحيز الوجود
- السيد عامل إقليم العرائش.
- السيد باشا المدينة بصفته رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية الذي خصص مبلغا مهما من أجل دعم هذا المشروع الهام ذو الأبعاد الاجتماعية.

مصطفى الزياخ:

أشار إلى أن جدول أعمال هذه الدورة الاستثنائية تضمن نقاط ذات طابع استعجالي تلك المتعلقة بالمنطقة الصناعية وتحديث البنيات التحتية لأحياء المدينة وإعادة بناء المركز الاجتماعي والتربوي الخاص بالمكفوفين وضعاف البصر.

بعد ذلك تقدم بالشكر للسيد رئيس المجلس الجماعي على حضوره و ترافعه و دفاعه لدى الجهات المعنية من أجل تنزيل هذا المشروع الحيوي، كما تقدم بالشكر لمكونات المجلس لإدراجهم لهذه النقطة بهذه الدورة.

كما تقدم بالشكر للسيد باشا المدينة بصفته رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية لإعطائه الأهمية الكبرى لهذه النقطة وإدراجها ضمن أولوياته.

واسترسل مطالباً كل الجهات المختصة بأخذ بعين الاعتبار دار المسنين وإعطائها القيمة والأهمية التي تستحقها وذلك وفق منظور اجتماعي يخدم هذه الشريحة من المجتمع.

كما تقدم بالشكر الجزيل للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في شخص رئيسها السيد عامل الإقليم الذي خصص اعتمادات مالية مهمة تروم بناء وتحسين وتأهيل مركز المكفوفين بالقصر الكبير.

أحمد بكور:

في مستهل كلمته ثمن كل هذه المبادرات الجادة و كل مداخلات الأعضاء التي تصب في سياق إيلاء العناية والرعاية لهذه الفئة الكفيفة.

ودعا من خلال مداخلته كل المعنيين من أجل العمل على توسعة دار المسنين بالقصر الكبير وتأهيلها نظراً للتزايد المضطرد للمتشردين داخل المدينة.

كما ألح في ختام مداخلته على المجلس والسلطات المعنية وباقي المؤسسات الأخرى بأن تولي العناية والاهتمام اللازمين للمنظمة العلوية للمكفوفين وذلك ضمن مقاربة تشاركية تسهم في تطوير وتحسين المركز الخاص بضعاف البصر.

الرئيس:

اعتبر تعثر إعادة بناء مقر المركز الاجتماعي والتربوي الخاص بالمكفوفين و ضعف البصر مرده إلى التغيير الذي طرأ على تركيبة اللجنة المحلية للتنمية البشرية حيث تم إسناد رئاستها للسيد باشا المدينة في حين كان في السابق يرأسها رئيس المجلس الجماعي، وبالتالي تم تقليص الاعتمادات و فتحها في مجالات أخرى.

وأضاف بأن السيد العامل مشكوراً تفهم الموضوع والتزم مع الجماعة في تنزيل هذا المشروع الاجتماعي نظراً لأهميته البالغة و كونه يهتم بشريحة معينة يجب الاعتناء بها.

وأضاف السيد الرئيس بأن وضع برنامج عمل الجماعة تم وضعه بالاستشارة مع هيئات المجتمع المدني و السادة الأعضاء ، وبالتالي تم تنزيل مجمل المشاريع مثل التي تعنى بالشباب المدمن ، المرأة المعنفة، مركز خاص بالمعاقين، المركز الصحي أولاد احميد ...

كما أوضح السيد الرئيس بأن هناك مشروع لإحداث مركز متعدد الاختصاصات الخاص بالصناعة التقليدية الذي سوف يتم إنجازه بشراكة مع الوزارة المعنية بالقطاع.

وقد أشار السيد الرئيس بأن رئاسة الجماعة تتعامل مع كل القضايا المتعلقة بالسكانة بدون أية خلفية سياسية و بالتالي أوضح أن المجلس الجماعي يحط نصب عينيه كل الأولويات التي تلامس انتظارات الساكنة ضمن رؤية شمولية و تشاركية يتم خلالها إشراك كل أطراف المجتمع المدني في

وضع التصور ثم التنزيل السليم لكل المشاريع التي تهم الساكنة خاصة في المجالين الاجتماعي و الثقافي.

كما أضاف بأن المجلس الحالي حقق ما لم تستطيع تحقيقه كل المجالس السابقة المتعاقبة على رئاسة الجماعة منذ نشأتها إلى اليوم خاصة في القطاعين الثقافي والاجتماعي.

كما تقدم بشروحات تخص بناء الشطر الثالث من مقر الجماعة حيث تم تأخيرته على حساب إنجاز مرافق أخرى ذات أولوية هامة كالارتقاء بالقطاع الصحي بالمدينة وإنجاز أشغال التطهير السائل وغيره من البرامج الحيوية ذات الصبغة الاستيعابية.

محمد الطيب الشاوي:

بشكل استثنائي تناول الكلمة حيث عبر خلالها عن المجهودات القيمة التي يقوم بها المجلس الجماعي من أجل تعزيز البنيات الرياضية بالمدينة، مضيفاً على أن جلالة الملك محمد السادس نصره و أيده يبدي اهتمامه بالرياضيات و الرياضيين المنتمين لهذه المنطقة لذلك ارتأى جلالتهم ضمن رؤية ترسخ لمفهوم الجهوية المتقدمة على أن يتم تنزيل مشروع مدرسة كرة القدم بمدينة القصر الكبير.

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فتمت المصادقة عليها بإجماع الأعضاء الحاضرين.

وقبل رفع الدورة نهائياً على الساعة الواحدة والنصف زوالاً رفع المجلس الجماعي برفق ولاء وإخلاص إلى السدة العالية بالله صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله . كما تقدم رئيس المجلس بالشكر للسيد ممثل عامل الإقليم وأعضاء المجلس واطر الجماعة والحضور على إنجاح أشغال هذه الدورة.

مقرر عدد 1473/225 بتاريخ: 17 دجنبر 2019

تحيين المقرر عدد 1360/112 بتاريخ 7 فبراير 2018 المتعلق بالمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين الجماعة والمنظمة العلوية لرعاية المكفوفين بالمغرب لإعادة بناء المركز الاجتماعي والتربوي بالقصر الكبير

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في جلسته الوحيدة من الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 17 / 12 / 2019

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه وبعد طرح النقطة المتعلقة بتحيين المقرر عدد 1360/112 بتاريخ 7 فبراير 2018 المتعلق بالمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين الجماعة والمنظمة العلوية لرعاية المكفوفين بالمغرب لإعادة بناء المركز الاجتماعي والتربوي بالقصر الكبير

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: (19)

عدد الأصوات المعبر عنها: (19)

عدد الأعضاء الموافقين: (19)

وهم السادة : محمد السيمو - مصطفى الزباخ - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - منير اغلو طت - محمد الدامون - محمد المجذوب عبد الله بوزيد - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - احمد بكور - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار - يونس شقور - مصطفى التسماني - عبد المجيد امين - احمد الخاطب

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء الممتنعين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بتحيين المقرر عدد 1360/112 بتاريخ 7 فبراير 2018 المتعلق بالمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين الجماعة والمنظمة العلوية لرعاية المكفوفين بالمغرب لإعادة بناء المركز الاجتماعي والتربوي بالقصر الكبير

كاتب المجلس

رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي

محمد السيمو

الرئاسة

جماعة القصر الكبير



رقم : 7 ج

برقية مرفوعة إلى السيد مستشار صاحب الجلالة

الديوان الملكي بالرباط

بمناسبة اختتام المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير أشغال الدورة الاستثنائية بتاريخ 17 دجنبر 2019 يتشرف رئيس المجلس الجماعي أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء المجلس وكافة سكان المدينة بأن يرفع إلى السدة العاليتة بالله مولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله آيات الولاء والإخلاص والتشبث المكين بأهداب العرش العلوي المجيد. حفظ الله مولانا الإمام وأبقاه ذخرا وملذا لهذه البلاد وأقر عينه بولي عهده الأمير الجليل مولاي الحسن وبصنوه السعيد مولاي رشيد وكافة الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب الدعوات.

والسلام على المقام العالي بالله.

القصر الكبير في : 17 دجنبر 2019

خادم الأعتاب الشريفة

امضاء: محمد السيمو

